الأمم المتحدة S/PV.6621

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٢١**

الخميس ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سليمان	(لبنان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	ألمانيا	السيد فيسترفيل
	البرازيل	السيد باتريوتا
	البرتغال	السيد كويلهو
	البوسنة والهرسك	السيد الكلاج
	جنوب أفريقيا	السيد زوما
	الصين	السيد يانغ جي تشي
	فرنسا	السيد جوبيه
	غابون	السيد بونغو أونديمبا
	كولومبيا	السيد سانتوس كالديرون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيغ
	نيجيريا	السيد جوناثان
	الهند	السيد كريشنا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

11-50914 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

منع نشوب النزاعات

تقرير الأمين العام عن الدبلوماسية الوقائية (S/2011/552)

رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة (S/2011/570)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

منع نشوب النزاعات

تقرير الأمين العام عن الدبلوماسية الوقائية (S/2011/552)

رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة (S/2011/570)

الرئيس: أود أن أرحب ترحيبا حارا بأصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات وسعادة الأمين العام وأصحاب المعالي الوزراء والممثلين الموقرين الآخرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن، فحضوركم إنما هو تأكيد لأهمية الموضوع المزمع النظر فيه.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/552، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الدبلوماسية الوقائية.

أود أيضا أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/570، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة، يحيل بموجبها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

سأدلي الآن ببيان بصفتي رئيس جمهورية لبنان.

أود بداية أن أرحب برؤساء الدول والحكومات والوزراء الذين لبوا دعوة لبنان إلى المشاركة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، تأكيدا منهم على أهمية موضوع بحثنا الخاص بالدبلوماسية الوقائية.

وأشكر سعادة الأمين العام على التقرير الذي أعده (S/2011/552)، وهو الذي وصف الدبلوماسية الوقائية بأنها أحد أذكى الاستثمارات التي يمكن أن نقوم بها، وهي كذلك بالفعل لأن كلفة الاستثمار فيها تبقى أقل بكثير من كلفة النزاعات وتداعياتها، عدا عن النتائج الإنسانية الرهيبة التي تترتب عليها.

لقد تطور مفهوم الدبلوماسية الوقائية، منذ طرحها من قبل الأمين العام الراحل داغ همرشولد، بحيث لم يعد يشمل العمل على منع نشوب النزاعات فحسب، بل أيضا على منع تفاقمها وتحولها إلى صراعات والحؤول دون انتشارها، كما جاء في خطة السلام التي أعدها الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، بطرس بطرس غالي. وهذا المفهوم، لا يزال يتطور، بحيث أصبح يطاول اليوم ترسيخ دعائم السلام بعد انتهاء النزاعات ومنع تجددها.

نحن على اقتناع بأن الحروب والنزاعات ليست حتمية، بل غالبا ما يمكن التأثير على مجرى الأحداث بما يحول دون نشوبها أو تفاقمها. إلا أن ذلك يتطلب اعتماد مقاربة وقائية واضحة تتضمن تعزيز القدرات المحلية، بما فيها بناء نظم وطنية قادرة على الوساطة وتيسير الحوار واحتواء التوتر.

وفي هذا السياق، حرص لبنان، بعد اعتماد وثيقة الوفاق الوطني في عام ١٩٩١، على ترسيخ الروح الميثاقية والتوافقية في مقاربته للمواضيع الوطنية الكبرى. ولجأ إلى مؤتمرات وهيئات حوار وطني لتعزيز نهج التهدئة والاعتدال وأجواء الاستقرار.

وبصورة عامة، فإن لكل نزاع أو أزمة خصوصية تستوجب انتقاء متأنيا لأدوات الدبلوماسية الوقائية، ومنها

الإنذار المبكر وتقصي الحقائق والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام.

والوقاية الفاعلة يجب أن تشمل أيضا هيئات المجتمع المدني، ولا سيما منها المنظمات النسائية والشبابية ووسائل الإعلام والجامعات ومراكز الأبحاث. كما علينا توثيق الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وكمثال على المبادرات الدبلوماسية الهادفة إلى منع تفاقم النزاعات، لا بد من التذكير بالمبادرة العربية للسلام لحل الصراع العربي الإسرائيلي بصورة عادلة وشاملة ترفض أي شكل من أشكال التوطين الفلسطيني.

ومن المتعارف عليه أن عمليات حفظ السلام تشكل إحدى أدوات الدبلوماسية الوقائية. وعلى رغم أنها تأتي بعد اندلاع النزاع، إلا أنها من الأهمية بمكان لاحتوائه ومنع انتشاره. وهذا ما استقيناه من تجربتنا الخاصة منذ إنشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في عام ١٩٧٨.

كما أن قيام مجلس الأمن بإصدار القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) كان إجراء ضروريا لوضع حد للحرب المدمرة التي شنتها إسرائيل على لبنان في عام ٢٠٠٦. ويبقى على المجتمع الدولي أن يعمل على إلزام إسرائيل باحترام أحكام هذا القرار من خلال استكمال انسحابها من الأراضي اللبنانية المحتلة ووقف تهديداتها وخروقاتها المتواصلة للسيادة اللبنانية.

والواقع أن النزاع بين لبنان وإسرائيل لم يكن ليتفاقم منذ إصدار القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) وما كانت المقاومة لتقف وتواجه الاحتلال الإسرائيلي لو ألزم المجتمع الدولي إسرائيل بتنفيذ هذا القرار الذي دعاها بكل وضوح إلى سحب قواتها من كامل الأراضي اللبنانية بصورة فورية وغير مشروطة. إن تلافي النزاعات يفترض في أحد جوانبه الرئيسية إيجاد الطرق العملية الكفيلة بتنفيذ القرارات الملزمة الصادرة عن مجلس الأمن.

غير أن نجاح الدبلوماسية الوقائية لا يكتمل إلا بالتصدي لجذور الأزمات. كما أن المكافحة الأنجع للإرهاب تكون أيضا بمعالجة جذوره. وفي هذا الإطار، نكرر إدانتنا للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره ونؤكد التزامنا المشترك بمحاربته.

كذلك يفترض تلافي النزاعات تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية وإقامة نظام اقتصادي ومالي عالمي أكثر عدلا وإنصافا، أي أكثر التصاقا بالقيم وأقل اعتمادا على المضاربة.

أخيرا، لقد دعا لبنان خلال ترؤسه مجلس الأمن في أيار/مايو الماضي، إلى اعتبار الحوار بين الثقافات أحد أدوات الدبلوماسية الوقائية. وفي هذا الإطار، نشدد اليوم على أن الحوار والتواصل والانفتاح على الآخر أهم سلاح لمواجهة التعصب والتطرف والأحكام المسبقة والكراهية.

ومن الطبيعي في هذا المجال أن نعزز ثقافة السلام كي نساهم في تلافي النزاعات. وقد جاء في ديباجة الميثاق التأسيسي لمنظمة اليونسكو أن دعائم السلام إنما تبنى في عقول الرجال والنساء، إلا أن ثقافة السلام لا يمكن فصلها على وجه اليقين عن ثقافة العدالة التي لا سلام حقيقيا أو دائما من دونها.

إن البحث والحديث عن الدبلوماسية الوقائية يبقى أكثر سهولة من تطبيقها. كما أن كتب التاريخ تسجل إن لم تكن تمجد أحيانا الحروب والمآسي التي يتسبب بها القادة أكثر مما تسجل الحروب والمآسي التي يساهم القادة في تلافيها.

فلنوحد جهودنا من أجل عالم تسود فيه قيم المساواة والعدالة واحترام الآخر.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لمعالي الأمين العام السيد بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): لقد عاد من جديد عهد الدبلوماسية الوقائية. وأنا ممتن للرئاسة اللبنانية وللرئيس سليمان على إتاحة هذه الفرصة لإجراء تقييم ولرسم طريق المضي إلى الأمام. وأود أيضاً أن أشكر نيجريا، التي ساعدت في تنشيط نقاشنا وإعادة تركيزه على هذه المسألة خلال رئاستها في تموز/يوليه ٢٠١٠.

عندما تسلمت مهام منصبي قبل خمس سنوات تقريبا، كان واضحاً لي أننا بحاجة إلى رفع قدرتنا على التصرف مبكراً وبشكل وقائي حيال التهديدات الناشئة والتي تصل إلى مستوى جديد كلياً. وبالاستفادة من أفكار من سبقوني وإنجازاتهم، رأيت قدراً كبيراً من الإمكانات غير المستغلة في ما يمكن أن نساعد على تحقيقه من خلال الدبلوماسية الوقائية. فسعينا إلى تقوية بعثاتنا في الخارج، وتعزيز مبعوثينا والأفرقة التابعة لهم، وتحسين خبراتنا، وتعميق شراكاتنا، وإعادة تشكيل إدارة الشؤون السياسية لجعل هذه الرؤية حقيقة قائمة.

اليوم، يضطلع بالدبلوماسية الوقائية طيف واسع من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني، باستخدام مجموعة من الأدوات أوسع نطاقا وأكثر ابتكاراً. وثمة دعم عالمي متنام للوقاية، مصحوباً بإيجاد قدرات وقائية جديدة لدى المنظمات المتعددة الأطراف والدول الأعضاء. وقد بدأت وتيرة جهودنا الوقائية وكثافتها وتزايد مهنيتها تؤتي أكلها. فاستخدمنا الدبلوماسية لكفالة إجراء استفتاء سلمي في السودان، وضمان الانتقال إلى الديمقراطية في غينيا، وإنهاء العنف في كينيا وقيرغيزستان. ومن أفغانستان إلى الشرق الأوسط، ومن غرب أفريقيا إلى السودان والصومال، تضطلع بعثاتنا بالدبلوماسية الوقائية يومياً، وتساعد في استدامة عمليات معقدة سياسية وعمليات لحفظ السلام وبناء السلام.

بيد أن الطريق أمامنا لا يزال طويلاً. فالصراعات العنيفة لا تزال تسبب خسائر هائلة للأفراد والمجتمعات والاقتصادات. وفي كل يوم، نرى الثمن الذي ندفعه بسبب عدم القدرة على الوقاية. وبالرغم من حالات التقدم الأخيرة، لا تزال الدبلوماسية الوقائية تواجه مصاعب مستمرة وتحديات عديدة. ومن العوامل الحاسمة الإرادة السياسية. وإذا لم تكن الأطراف تريد السلام، أو غير راغبة في تقديم التنازلات، فمن الصعوبة البالغة بمكان إقناعها به أو فرضه عليها من الخارج.

لهذا السبب ولأسباب أخرى مألوفة، لا نزال مرات كثيرة عاجزين عن التصرف إلى أن تبدأ الحالة في التدهور بشكل مرئي. لكن ينبغي ألا يصرفنا هذا عن محاولة حل التوترات الكامنة، أو عن محاولة وقف انتشار الصراع، حين يندلع بالفعل، والتخفيف من الضرر الذي يمكن أن يسببه.

ويوضح تقريري (S/2011/552) العديد من مجالات التركيز. أولاً، يجب أن نعطي الأولية للتصرف مبكراً. ففي مرات كثيرة نجد أنفسنا نهرع لإدارة حالات طارئة كان يمكن، في المقام الأول، منعها من الخروج عن دائرة السيطرة. ومن واجبنا جميعاً – سواء كنا دولاً أعضاء، أو منظمات إقليمية أو أمماً متحدة – أن نتصرف مبكراً وبصورة حاسمة. ويمكن لمجلس الأمن أن يفعل الكثير للتصدي للتهديدات الناشئة، سواء كانت مدرجة رسمياً في جدول أعماله أم لا، وذلك بالتحديد لتفادي أن ينتهي بها الأمر إلى هناك. وأحضر أنا أو ممثلي كل يوم تقريباً إلى هذا المجلس لنتكلم عن صراعات نحاول إيجاد حلول لها.

ثانيـاً، يجـب أن نـستمر في الاسـتثمار في النـساء والرجـال الـذي يتولـون قيـادة جهودنـا في مجـال الدبلوماسية الوقائية وأن نحسن إعدادهم.

ثالثاً، بالرغم من أن الوقاية أقل تكلفة بكل تأكيد من العلاج، وأنها واحدة من أذكى الاستثمارات التي يمكن أن نقوم بها وأفضلها من حيث فعالية التكلفة، فإنها تحتاج مع ذلك إلى الاستثمار فيها بصورة كافية إذا أريد لها أن تحقق نتائج جيدة. وفي الوقت نفسه، سنواصل تعظيم أثر الموارد التي نملكها أصلا.

رابعاً، يجب أن نزيد تعزيز شراكاتنا الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ففي حالات الأزمات، يجب أن نكون قادرين على أن نحدد بسرعة مَن يستطيع أن يساعد وبماذا يستطيع أن يساعد. وفي بعض الأحيان، تجعل الدبلوماسية الوقائية المجتمع الدولي يتكلم بصوت واحد. ولمجلس الأمن دور رئيسي يضطلع به في ذلك الصدد.

وأخيرا، يجب أن نواصل دعم المؤسسات والآليات الوطنية للوساطة والحوار. ومن الضرورة بمكان، في الجهود الوقائية، إشراك منظمات المجتمع المدني، لا سيما النساء والشباب القادرين على تولي زمام المبادرة من أجل التغيير السلمي.

قد لا تكون الدبلوماسية الوقائية فعالة في جميع الحالات. فعدم اليقين والمخاطر وتطور التحديات أمر متوقع في هذا المجال. ومع ذلك، أؤمن إيماناً راسخاً بأن تحسين الدبلوماسية الوقائية ليس خياراً، بل ضرورة. وستظل الوقاية أولوية أساسية في ولايتي الثانية بصفتي أمينا عاما. وأعوِّل على دعم الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والشركاء الآخرين. وأعلم أن هذا ما يتوقعونه مني، وما يتوقعه الناس، في كل مكان، من الأمم المتحدة.

الرئيس: أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، رئيس جمهورية كولومبيا.

الرئيس سانتوس كالديرون (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى، ما يبرز التزام حكومتكم بالأهداف السامية للسلام والرفاهية الدوليين. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على تقريره القيم (S/2011/552) وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم، وكلاهما يكشف لنا عن الإجراءات والإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية.

إن كولومبيا مسرورة وممتنة لقرار مجلس الأمن النظر في منع نشوب الصراعات، كموضوع نقاش رئيسي، من خلال التسوية السلمية للمنازعات، كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وتتمثل مهمتنا اليوم في كفالة أن تكون وسائل منع نشوب المنازعات وتسويتها أكثر مرونة وكفاءة من أي وقت مضى. وينبغي لا نقلل من أهمية هذه الوسائل، فلكلٍ منها ميزاتها الخاصة، وتشترك جميعها في نفس الغرض.

غير أني أود أن أشدد على أن بعضها مفيد بصورة خاصة، لا سيما الوسائل ذات الطابع الأقل رسمية لتسوية المنازعات، مثل المساعي الحميدة والوساطة. وتبدو المزايا الجوهرية للوساطة واضحة إذا نظر المرء إلى الممارسات الدولية. ويجب أن يتمتع الوسيط بثقة جميع الأطراف. فبدون الثقة، لا مبرر حتى للشروع في العملية. لهذا السبب، فإن توفر الشروط المؤاتية للتوصل إلى اتفاق أمر ضروري لكي تسير الوساطة بشكل سلس.

ومن التجارب الحديثة في منطقتنا الوساطة الناجحة التي قامت بها كولومبيا وفنزويلا بهدف ضمان عودة هندوراس إلى منظمة الدول الأمريكية، والإسهام في تسوية الأزمة التي نشأت في تلك الدولة عام ٢٠٠٩.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، أصبح للدور القيادي المعترف به للمؤسسات والحكومات والشخصيات المرموقة أهمية في الإسهام في التوصل إلى السلام من خلال المساعي الحميدة والوساطة. وعلى نفس المنوال، ينبغي للمنظمات الدولية أن تشجع هذه العمليات وتعززها. ونشير هنا، بالطبع، إلى عمليات الوساطة بين الدول التي تنفذ فيها الأمم المتحدة ولايتها، وليس إلى الحالات التي تتضمن جهات فاعلة غير قانونية تتصرف ليس خارج النظام فحسب بل ضده. نحن نتكلم عن الوساطة التي تنجح، الوساطة التي تحدد أهدافاً وحدوداً زمنية، وتفيد في إنهاء الصراعات، لا في إطالة أمدها.

ونتشاطر تقييم الأمين العام في تقريره لعام ٢٠٠٩ (S/2009/189) الذي يبعث على الدهشة، إذ أنه على الرغم من أن الوساطة قد أثبت فعاليتها كوسيلة لتسوية المنازعات، فإنها لم تجتذب اهتماما يذكر، و لم تحصل على الكثير من الموارد من منظومة الأمم المتحدة. هذا هو السبب الذي جعلنا نشعر بالسرور مؤخرا لاتخاذ قرار للجمعية العامة (القرار ٦٥/٢٨٣) الذي يعزز دور وساطة في مجال منع نشوب الصراعات وحلها. وكان من المقدر لتلك الوثيقة أن تصبح خريطة طريق لجهود للوساطة.

في النزاعات الدولية، كما هو الحال تماما بالنسبة لصحة المرء، تعتبر الوقاية دائما أفضل من العلاج. وأنسب الأوقات لحسم النزاع هو بمجرد أن يبدأ النزاع، أي قبل أن يبدأ بالتصعيد. لهذا السبب، فإن التدخل المبكر من جانب الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية، وحتى المساعي الحميدة لبلدان معينة في سياقات إقليمية، كلها عوامل أساسية لمنع نشوب الصراعات وحسمها.

وأود أيضا أن أشدد على أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات والترتيبات الإقليمية في هذا السياق، وهو دور مسلم به في الفصل الثامن من الميثاق. وقد اعترف بذلك مجلس الأمن في مناسبات عديدة، كان آخرها في جلسة اليوم.

عندما يتصرف مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق، يكون النزاع قد استفحل وأصبح أكثر تعقيدا واستعصاء على الحل، بحيث يخول المجلس فرض عقوبات، بل حتى يأذن باستخدام القوة. سيكون من المثالي الاستغناء عن حاجة اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق، وبالتالي يجب علينا أن نبذل كل جهد ممكن لتعزيز الدبلوماسية الوقائية وجعلها أكثر كفاءة وأكثر مرونة.

إن الميثاق يمدنا بجميع الأدوات المناسبة للقيام بذلك، مثل المفاوضات المباشرة، والمساعي الحميدة، والوساطة، وتقصي الحقائق، والتوفيق، والتحكيم، والتسوية القضائية، فضلا عن إمكانية مناشدة الأطراف لتسوية نزاعاتها بالوسائل السلمية، واقتراح الوسائل والإجراءات اللازمة للتسوية. وليس بوسعنا إلا أن نقرر استخدام هذه الآليات وهذه السلطة.

وأود أن أختتم مداخلتي بتوجيه نداء إلى المجلس مفاده أننا نتحمل مسؤولياتنا برؤية طويلة الأجل. فلنتناول هذه الأدوات الموضوعة على الرف والمعدة من أجل منع نشوب النزاعات وتسويتها، كما نص على ذلك الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، ونضعها موضع التنفيذ.

يجب أن يكون هدفنا المشترك الزيادة في الوقاية والتقليل من التدخل، فهذا الاقتراح الذي تطرحه كولومبيا وهذه هي الدعوة التي تقدمها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

الرئيس زوما (تكلم بالإنكليزية): نشكركم يا سيادة الرئيس على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة في أوانها، إذ أن ذلك يمكننا من الاستمرار في استكشاف السُبل الكفيلة بتعزيز

الدبلوماسية الوقائية وتوطيدها. كما نشكر الأمين العام على بيانه وعلى التقرير (S/2011/552) الذي ارتكز عليه البيان.

في رأينا أن موضوع هذا العام الذي تتناوله قمة مجلس الأمن يكمل موضوع الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، الذي يتمثل في ”دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية“. وهذا يبرهن على أن الأمم المتحدة بأسرها تركز على الأهداف والمبادئ الأساسية للميثاق. فالدبلوماسية الوقائية مترسخة في ميثاق الأمم المتحدة. وتنص المادة ٣ بالتحديد على التسوية السلمية للمنازعات.

في عام ٢٠٠٥، وخلال القمة العالمية، أكد زعماء العالم على هذا المبدأ في إعلان الألفية بالقول: ”إننا مصممون على إحلال سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة“ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ٥). إننا نجتمع اليوم مرة أخرى في هذا المجلس لنلزم أنفسنا بتحقيق الهدف النبيل المتمثل في إحلال السلم الدولي من خلال الدبلوماسية الوقائية. في الواقع، أن هذا المجلس أكد مجددا في مرات عديدة من قبل على ضرورة اتباع الدبلوماسية الوقائية. ففي تموز/يوليه الماضي وتحت رئاسة نيجيريا، أقر المجلس بأهمية التوصل إلى تسوية سلمية للتراعات. وفي أيلول/سبتمبر من العام الماضي، تحت رئاسة تركيا، شدد المجلس على مستوى القمة على أن: ”الاستخدام الشامل والمتسق لأدوات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظه وبنائه مهم في تهيئة الظروف المؤاتية للسلام المستدام“ (انظر S/PRST/2010/18).

وفي الحقيقة أن المبادرات الدبلوماسية الوقائية أكثر فعالية من حيث التكلفة من نشر قوات حفظ السلام بعد اندلاع الصراع. وهكذا فإن الدبلوماسية الوقائية أداة فعالة متاحة لنا. وتحقيق النجاح يتطلب حقن مستدام للموارد. وهذا سيمكن الأمم المتحدة من التخطيط ونشر الموارد البشرية والمالية في حالات الصراع المحتملة بطريقة حسنة التوقيت.

نرحب بالتقدم الذي أحرزته بالفعل الأمم المتحدة من خلال طائفة واسعة من المبادرات. وتشمل هذه المبادرات المساعي الحميدة للأمين العام، والمبعوثين الخاصين، وإنشاء نظام للإنذار المبكر، ونشر البعثات السياسية الخاصة، ووحدة دعم الوساطة، ونشر الأفرقة القُطرية والمكاتب الإقليمية، فضلا عن المبادرات الدبلوماسية الأخرى التي تهدف إلى منع نشوب الصراعات.

وبينما تؤدي هذه المبادرات دورا مركزيا في منع نشوب الصراعات، نرى أنه لا يزال يتعين القيام بالشيء الكثير، لا سيما من خلال الاستفادة من القدرات والخبرات الفريدة التي توفرها المنظمات الإقليمية. وقد أكد مجلس الأمن في أحيان كثيرة على أهمية الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وفي ذلك الصدد، نقدر الجهود التي تبذلها منظمات إقليمية على غرار منظمة الدول الأمريكية، واتحاد دول أمريكا الجنوبية، والاتحاد الأفريقي، على سبيل المثال لا الحصر.

وبخصوص الاتحاد الأفريقي على وجه التحديد، من المهم أن نلاحظ أنه أنشأ ووطد منذ إنشائه في عام ٢٠٠٢، هيكلا شاملا للسلام والأمن. ويرتكز الهيكل على نموذج يعترف بالدبلوماسية الوقائية، وإعادة التعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع باعتبارها عوامل محورية لاستئصال شأفة الصراعات في قارتنا. وتشهد هذه الآليات التي أنشأها الاتحاد الأفريقي على التزام قارتنا بالتصدي لتحديات السلام والأمن بطريقة شاملة.

كما خطا الاتحاد الأفريقي خطوات كبيرة نحو تطوير أنظمته للإنذار المبكر التي تساعد المنظمة على تحديد البلدان التي يحتمل أن تسقط في أتون الصراع أو أن تعود إليه. وتتيح هذه الآليات للمنظمة الفرصة لتفادي أي صراع وشيك. غير

أنه لكي تكون هذه الأنظمة فعالة، فإن الإنذار المبكر ينبغي أن يتبعه عمل مبكر.

وفي منطقتنا دون الإقليمية، ما زالت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تضطلع بدور حاسم في ضمان السلام والاستقرار على الصعيد دون الإقليمي. وفي هذا السياق، يبذل جهازها المعني بشؤون السياسة والدفاع والأمن جهودا وقائية عديدة في إخماد الصراعات المحتملة. وهو يبذل أيضا قدرا كبيرا من الطاقة والموارد في حل الصراعات من خلال الحوار والوساطة، كما حدث في مدغشقر.

علاوة على ذلك، من الضروري أن تحظى الجهود التي يبذلها كل من الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية العديدة في جميع أنحاء القارة العاملة في مجال الدبلوماسية الوقائية باحترام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره ودعمهما. وفي الواقع، فإن مجلس الأمن اتخذ عدة قرارات يعرب فيها عن عزمه على بناء شراكة قوية مع الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

غير أننا شهدنا هذه الشراكة تترنح خلال الشهور القليلة الماضية، حيث جرى تقويض الجهود الدبلوماسية الوقائية للاتحاد الأفريقي في حالات مثل كوت ديفوار والسودان وليبيا. وفي حالة ليبيا على وجه الخصوص، جرى بشكل متعمد تقويض مبادرة الاتحاد الأفريقي لضمان إيجاد حل سياسي وليس عسكريا للأزمة الليبية على الرغم من النص الوارد في القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) القاضي بدعم خارطة الطريق للاتحاد الأفريقي. وهذا التجاهل الصارخ للمبادرات الإقليمية يمكن أن يقوض الثقة التي توليها المنظمات الإقليمية للأمم المتحدة باعتبارها وسيطا محايدا في الصراعات، يحظى باحترام واسع.

وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب الصراعات لا تزال تقع على عاتق الدول الأعضاء، فإن المجتمع المدني أيضا له دور ينبغي أن يؤديه. وفضلا عن ذلك، لا يزال يتحتم على المجتمع الدولي والأمم المتحدة، على وجه الخصوص، تقديم الدعم للآليات المحلية أو الوطنية لمنع نشوب الصراعات. ويمكن بذل هذه الجهود دون إنكار المبادئ الهامة المتمثلة في السيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي للدول.

والأهم من ذلك، يجب أن نضع في الاعتبار الصلة بين التنمية والأمن. وستؤتي جهود المنع ثمارها على النحو الأمثل إذا ما جرى التصدي للأسباب الجذرية للصراعات بصورة فعالة. وكما يذكرنا التقرير عن التنمية في العالم ٢٠١١ بشأن الصراع والأمن والتنمية، فإن الأسباب الجذرية للصراع في معظم الحالات ترتبط بنقص الموارد أو بالتنمية أو التوزيع غير المتكافئين للموارد الشحيحة في الغالب.

ولكي يعالج المجتمع الدولي هذه الأسباب على نحو فعال، فإن الأمر يتطلب تقوية وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين مجلس الأمن وغيره من هيئات الأمم المتحدة، مثل لجنة بناء السلام. علاوة على ذلك، ثمة حاجة ضرورية إلى زيادة الاتساق والتنسيق والتفاعل بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، من قبيل المؤسسات المالية الدولية. وفضلا عن ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تتبادل خبراتها في بناء قدرة الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية.

لا يوجد حل واحد يناسب الجميع في مجال دبلوماسية منع نشوب الصراعات. وينبغي أن نكون مستعدين للنظر في العناصر الهامة التي يمكن أن تسهم في منع نشوب الصراعات، بما في ذلك التوجهات الثقافية، والتفضيلات المحلية، والخبرات المحلية في وضع استراتيجيات تهدف إلى تفعيل الدبلوماسية الوقائية.

وفي هذا الصدد، فإن المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة على جميع مستويات ومراحل منع نشوب الصراعات، وكذلك في جميع جوانب التسوية السلمية للنزاعات وحلها، أمر بالغ الأهمية. ولذلك، نؤكد مجددا تقديرنا لإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، باعتبارها مؤسسة تقر بضرورة تعزيز دور المرأة في جميع مناحي الحياة وفي المجتمع، بما في ذلك الدبلوماسية الوقائية.

وختاما، فإن جنوب أفريقيا تؤيد مشروع البيان الرئاسي المعروض علينا، لأننا نعتقد أنه يسهم إسهاما كبيرا في جهودنا الدبلوماسية الوقائية وفي تنفيذ ولاية المجلس الخاصة بدعم السلم والأمن الدوليين وصونهما.

الرئيس: أدعو الآن فخامة السيد غودلك إيبيل جوناثان، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، إلى إلقاء كلمته.

الرئيس جوناثان (تكلم بالإنكليزية): باسم حكومة وشعب نيجيريا، أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الجلسة الحاسمة لاستعراض جهود الأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراعات. وتعتبره نيجيريا موضوعا ذا أهمية بالغة للبشرية جمعاء. وأود أيضا أن أثني على الأمين العام لجهوده الدؤوبة في هذا الصدد، وعلى التقرير الثاقب والشامل (S/2011/552) القيّم من حيث عرضه حجة مقنعة بشأن جميع تشعبات الدبلوماسية الوقائية.

عندما عقدت نيجيريا المناقشة المفتوحة بشأن الدبلوماسية الوقائية في تموز/يوليه ٢٠١٠ (الجلسة ٦٣٦٠)، كان يحفزنا القلق العميق من أن طبيعة الصراع كانت تفوق قدرتنا الجماعية على التصدي له بشكل فعال. ولقد أولى المجتمع الدولي لفترة طويلة، القليل من الاهتمام للوساطة والدبلوماسية الوقائية. وركزنا كثيرا جدا على الأبعاد العسكرية للسلام والأمن وكرسنا لها موارد كثيرة، من دون التصدي للأسباب الجذرية للصراعات

ويشير التقرير المعروض علينا اليوم إلى أن هذا التوجه لم يكن حصرا نتيجة عدم استخدام الاستراتيجيات الوقائية، ولكن أساسا بسبب عدم كفاية الموارد والتنسيق. ويتجلى التحدي الفوري أمامنا في كيفية معالجة هذه المسائل الأساسية.

وكرست أفريقيا، على مر السنين، قدرا كبيرا من الثقل السياسي لتطبيق استراتيجيات الدبلوماسية الوقائية، من خلال وضع آليات للإنذار المبكر وللوساطة. وخطا الاتحاد الأفريقي خطوات جريئة لوضع إطار للدبلوماسية الوقائية من خلال جهود مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، خطت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا خطوات كبيرة في هذا المجال، وفي المقام الأول من خلال التنفيذ المطرد لإطارها الخاص بمنع نشوب الصراع، الذي يشمل الدبلوماسية وتقصي الحقائق ونظم الإنذار المبكر. ويتحتم، بالتالي، دعم المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة لهذه الجهود على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، ماليا وتقنيا على حد سواء.

واليوم، تم وضع عدد من نقاط الاتصال الفعالة داخل منظومة الأمم المتحدة لهذه الترتيبات التعاونية، خصوصا من خلال المبعوثين الخاصين للأمين العام، وإدارة الشؤون السياسية، ومكاتب الأمم المتحدة الإقليمية، ولجنة بناء السلام. مثلما ذكر الأمين العام بجدارة، أن العمل مع الشركاء المعنيين يهيئ بيئات تمكينية لتخفيف حدة التوترات وبناء القدرات من أجل التدخلات بمهارة وتعزيز الحوار.

والواقع أن نيجيريا استثمرت موارد لدعم حملة الدبلوماسية الوقائية ولا سيما داخل منطقتنا دون الإقليمية. ولقد اعتمدنا استخدام الدبلوماسية الوقائية في معالجة المسائل المعقدة الناشئة عن الصراعات المسلحة.

ومن المشجع بالتالي أن نلاحظ أن الأمين العام قد أنشأ لجنة توجيهية للنظر في اتخاذ تدابير لتعزيز التعاون عبر

شبكة الأطراف الفاعلة في مجال الدبلوماسية الوقائية. ومن حيث القيمة الحقيقية، فإن الدبلوماسية الوقائية تكون أكثر فعالية في كثير من الأحيان عندما تجري وراء الكواليس، وبالتأكيد بما يكفي قبل تصاعد حدة التوتر لتصل حد الغليان. ونعتقد أننا قادرون على تعزيز تنامي منع نشوب الصراعات على كل من المستويين المعياري والعملي. ويمكننا توحيد نهجنا في البعثات السياسية وعمليات حفظ السلام لإظهار الأهمية الاستراتيجية للدبلوماسية الوقائية.

وإذا كانت حقا أولى مسؤولياتنا في هذا المجلس هي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فينبغي أن ينظر إلى عمل المجلس في إدارة السلم والأمن الدوليين من خلال عدسة الدبلوماسية الوقائية. وإذا كنا قادرين على مساعدة الدول والمجتمعات المحلية في استعادة نسيجيها الاجتماعي والمؤسسي، وإذا تمكنا أيضا من تسخير أنفسنا لهذه المهمة الجارية لتوفير الفرص للشعوب ولمعيشتهم، حينئذ يمكننا قطع شوط طويل في الحد من فرص نشوب الصراع، ويمكننا منع الصراع بشكل مباشر وغير مباشر.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لفخامة السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون.

الرئيس اونديمبا (تكلم بالفرنسية): في عالم لا يزال فريسة للصراعات، فإن مسألة الدبلوماسية الوقائية حاسمة وباعثة على الأمل، ويرى بلدي أنها مهمة للغاية. لذلك، أود، سيدي الرئيس، أن أثني على المبادرة الإيجابية التي اتخذها بلدكم، لبنان، لعقد هذه المناقشة. وأرحب بمشاركة عدد من الشخصيات البارزة في المناقشة. وأشكر الأمين العام بان كي - مون على تقريره (S/2011/552) وعلى إسهامه المفعم بالمعلومات.

في العقدين الماضيين، شهد العالم زيادة في الصراعات المسلحة التي اعتقدنا أنها اختفت بنهاية الحرب الباردة. وتلك الصراعات التي تعود في الغالب لأسباب عرقية داخلية وأحيانا لأسباب عرقية ودينية معا، أودت بحياة آلاف الضحايا وسببت تشريد الآلاف داخليا. وهي سببت أيضا أضرارا مادية كبيرة في النسيج الاقتصادي، وعرضت الأمل في التنمية للخطر.

وإزاء تلك الحالة، قامت الأمم المتحدة، منذ نشر أجندة السلام عام ١٩٩٢، التي أعدها الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس - غالي، بتحديد دورها ومسؤولياتها بدقة في تسوية حالات الصراع. ويتطلب ذلك الدور عمليات حفظ السلام والدبلوماسية الوقائية معا.

وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، جددنا التزامنا رسميا بتعزيز ثقافة منع نشوب الصراعات المسلحة، بغية التصدي على نحو فعال للتحديات المترابطة للأمن والتنمية. واعتبرنا بالتالي أنه من الضروري تعزيز قدرات الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات المسلحة.

وشدد مجلس الأمن من جانبه، وفقا لأحكام القرار ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، على ضرورة تبني استراتيجيه شاملة لمنع نشوب الصراعات المسلحة، تأخذ بعين الاعتبار الأسباب الكامنة وراءها. ومن هذا المنظور، كان علينا تعزيز الشراكات الاستراتيجية وتطويرها، لضمان وضع آليات الوقاية وتخصيص الموارد للدبلوماسية الوقائية. ومع ذلك، يتحتم علينا فعل المزيد.

ويتطلب أمننا الجماعي تعبئة أكبر لجهودنا المشتركة. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه من اللازم بشكل أكبر تعزيز الشراكات القائمة بالفعل في مجال منع نشوب الصراعات. ويبدو من المشجع لنا أن الأمم المتحدة راعت هذه الحتمية في العقود الأخيرة. ونرحب هنا بزيادة إيفاد الوسطاء والمبعوثين وبعثات السلام المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، كما كان الحال بالنسبة للسودان. وينبغي تطوير هذا النوع من الشراكة، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي

الواقع، يشكل الفهم الجيد للظروف الميدانية حيث تعمل الترتيبات الإقليمية ميزة ضرورية لنجاح الإجراءات التي تتخذ في إطار الدبلوماسية الوقائية.

ونؤمن أيضا بأن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يمكنها أن تستغل على نطاق واسع الآليات التقليدية لمنع نشوب الصراع. ونحن نستفيد أيضا من مشاركة أكبر من قبل المجتمع المدني، وخاصة المنظمات النسائية في منع المنازعات وحلها.

وفيما يتعلق بتقديم الدعم لآليات الوقاية الإقليمية، نحث الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال مكتبها لدى الاتحاد الأفريقي، على المساهمة في تعزيز البنيان الأفريقي لحفظ السلام، الذي يتعين أن تحتل فيه آليات الوقاية مركز الصدارة. وفي ذلك الصدد، ينبغي مساعدة المنظمات الإقليمية على بناء أنظمتها للإنذار المبكر. وتمثل هذه الأنظمة أدوات هامة لمنع نشوب الصراعات حتى لو كان ذلك لمجرد أن الكشف المبكر يعني اتخاذ الإجراءات المبكرة، كما كان الحال في أزمتي كينيا ومدغشقر.

إن النجاح في منع نشوب الصراع يعتمد أيضا، إلى حد كبير، على استخدام جميع الميزات التي يوفرها وعلى الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل حالة من حالات الصراع. وما زلنا على اقتناع بأن الاستثمار في منع نشوب الصراع – مثل الوساطة، والتحليل، وتقييم خطر الصراع – سيسهم إسهاما كبيرا في الحيلولة دون تحول النزاعات إلى مواجهات مسلحة. وعمل لجنة بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراعات يؤدي دوره أيضا.

وفي وسط أفريقيا، لم نضع قنوات للتعاون من خلال اتخاذ تدابير بناء الثقة فحسب، بل أيضا من خلال إنشاء آليات دون إقليمية لكشف الإشارات الأولى للصراع، وهي ما نطلق عليها اسم آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا، ويقع مقرها في بلدي. وسوف نكفل لتلك الأداة أن تقيم شراكة حقيقية مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بشكل رئيسي من خلال دعم بناء القدرات في مجال الوقاية من نشوب الصراعات في بلدان المنطقة دون الإقليمية.

ويجب أن يقوم أداء أنظمتنا للدبلوماسية الوقائية على أساس تعزيز الموارد البشرية. كما أن مبادرات الدبلوماسية الوقائية يجب أن تحظى بالتمويل الذي يمكن التنبؤ به إذا كان لنا أن نزيد من فرص النجاح إلى أقصى حد. وتمثل تلك المبادرات الحل المستقبلي الممكن، الذي سيكون أكثر يقينا وأقل كلفة من عمليات حفظ السلام في الماضي.

ونرحب بحقيقة أن المؤسسات الاقتصادية والمالية أصبحت تدرك الآن العلاقة بين السلام والتنمية. ومن المهم تعزيز الشراكات مع تلك المؤسسات لكي تسهم إسهاما أكبر في الجهود الدبلوماسية لمنع نشوب الصراعات. إن قيام البنك الدولي بنشر وثيقة بشأن هذه المسألة إنما يشكل برهانا قويا على الاهتمام الذي يوليه شركاؤنا الإنمائيون لمسائل السلام والأمن.

ولتحقيق النتائج المنشودة، تقتضي جهودنا لمنع نشوب الصراعات إظهار إرادة جلية من جانب أطراف الصراع والتزاما حقيقيا بإيجاد حل سياسي للنزاع. كما يمثل التحكيم القضائي الدولي إمكانية أخرى، إذا كانت أطراف الصراع مستعدة للجوء إليه والامتثال لما يصدره من أحكام، كما كان الحال بالنسبة لنيجيريا والكاميرون في قضية باكاسي.

وفي الختام، على الرغم من جميع الخيارات التي يمكن التفكير بها لكشف صراعات محتملة، فإن أي نجاح معرض لخطر التلاشي إذا لم يكن هناك تركيز خاص على الحاجة إلى التصدي للأسباب الأساسية للصراع. ويجب على الحكومات وهي تطور الآليات الوطنية لمنع نشوب الصراع أن تتحلى

بالشجاعة اللازمة لمواصلة الحوار مع جميع أصحاب المصلحة الوطنيين واحترام قواعد الحكم الرشيد. ويعتمد السلام والوئام والاستقرار في أي دولة على الحوار والاحترام.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لدولة السيد بيدرو باسوس كويلو، رئيس جمهورية البرتغال.

السيد كويلو (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، الرئيس سليمان، على عمل الرئاسة اللبنانية في مجلس الأمن، وبخاصة على تنظيم هذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الممتاز (S/2011/552)، الذي يوفر لنا مسارات عمل ملموسة نستطيع عبرها جعل عمل المجلس الوقائي أكثر فعالية.

إننا ننظر اليوم في موضوع جاء توقيته مناسبا تماما. فهناك توافق واسع في الآراء بشأن وجاهة وفوائد ثقافة الوقاية التي تمكننا من تحديد الأزمة قبل تحولها إلى صراع، مع ما يفرضه ذلك دائما من تكلفة بشرية ومادية. وعليه، حان الوقت لتحويل توافق الآراء إلى إجراءات ملموسة، تكفل لمجلس الأمن في المستقبل أن يستخدم جميع الأدوات الوقائية التي تحت تصرفه بطريقة أفضل وأكثر انتظاما.

ويواجه المجتمع الدولي عقبات جديدة للتعايش السلمي فيما بين الشعوب تشكل تحديا للاستقرار في مناطق بأسرها. وإذ تسلّم البرتغال بالدور المحوري الذي يؤديه مجلس الأمن في هذا المجال، فقد خصصنا في جدول أعمال المجلس أثناء رئاستنا له في تشرين الثاني/نوفمبر القادم، جلسة بشأن التحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين. وننوي تعزيز رؤية متكاملة تبرز التحديات العديدة التي نواجهها في القرن الحادي والعشرين.

واليوم، لا يشكك أحدٌ في الترابط القائم فيما بين تلك التحديات. فالأمن الآن متصل أيضا بالتنمية المستدامة، والمناخ، والطاقة، والأوبئة، والأمن الغذائي والحصول على الماء والسلع الأساسية. وبالفعل، ما كنا في الماضي نصفه بالأسباب الجذرية للصراع، يطفو الآن إلى حد كبير على السطح، وأصبح له أثر مباشر ومتناسب أكثر على أمننا ورفاهنا. ومن المهم الإشارة أيضا إلى التجارب الإيجابية في تشاطر الموارد الطبيعية. وللبرتغال تجربة إيجابية تتعلق بإدارة موارد المياه المشتركة مع جارتنا إسبانيا.

وتمثل الأمم المتحدة المحفل بامتياز لمناقشة المفهوم الأوسع للأمن. وبناء على ذلك، نرى أن مناقشاتنا هنا اليوم تقدم إسهاما ذا قيمة مضافة للجلسة التي سنعقدها في تشرين الثاني/نوفمبر. إن الدبلوماسية الوقائية مبدأ أساسي من مبادئ سياسة البرتغال الخارجية. وقد دعمنا دعما فعالا مبادرات مجلس الأمن التي تسعى إلى تكوين فهم أعمق لأسباب الصراع، وإلى مناقشة الخيارات للتغلب على تلك العقبات، كما كان الحال على سبيل المثال، بشأن التوترات بين إثيوبيا وإريتريا.

وسعينا أيضا إلى جعل تلك المبادرات تعبر عن الأولوية التي نوليها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والمسائل الإنسانية وحماية المدنيين. علاوة على ذلك، إننا نريد القيام بذلك بينما نظل نعزز التعاون الأوثق مع المنظمات غير الحكومية والتنسيق الأفضل للجهود فيما بين بعثات الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. إن تلك الرؤية المتكاملة للأمن – القائمة على التكامل والتآزر والتعاون – ينبغي تشجيعها من أجل تعزيز الوئام في النظام الدولي.

إننا نقدر تقديرا بالغا، سيدي الرئيس، الورقة المفاهيمية المفيدة للغاية التي قدمها وفدكم (S/2011/570، المرفق)، والتي تضمنت المسائل الرئيسية لهذه المناقشة، بما في ذلك أهمية تحديد العوامل التي تقود إلى التوترات، سواء

كانت ذات طابع سياسي وثقافي، واجتماعي واقتصادي، أو بيئي.

وتوجد تحت تصرف الأمم المتحدة الوسائل التي تمكّنها أن تعزز كشف الصراعات في الوقت المناسب والإنذار المبكر لنشوب الصراعات، مما يتيح تلافي التدهور غير الضروري للتوترات بحيث تتحول إلى صراعات مفتوحة. وأرى أن من الضروري صقل العلاقة فيما بين العديد من الأجهزة والمنظمات ذات الصلة، بحيث يتم تعزيز ثقافة الوقاية التي تسمح بصون وتوطيد السلام بطريقة متكاملة، بدلا من طريقة التتابع.

وتشكل الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام وبناء السلام ثلاثيا متكاملا يكفل معا نشوء السلام المستدام. ولا يكفي أن نصنع السلام، بل من الضروري أيضا مساعدته على التجذر والنمو. وهذه مهمة أصعب بالتأكيد، لا سيما بسبب ارتباطها الوثيق بسيادة القانون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. بيد أن الأمن والتنمية هما وجهان لعملة واحدة.

وأود في هذا السياق، أن أسلط الضوء على عمل لجنة بناء السلام، التي تعتز البرتغال بالمشاركة في تأسيسها. فخلال عملية استعراض لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٠، جرى التأكيد بوضوح على دورها الوقائي. وقد أدت اللجنة دورا محوريا في ربط السلام والأمن بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالجهود الإنسانية. إن تشكيلات لجنة بناء السلام القطرية لغرب أفريقيا، التي تشارك البرتغال في واحدة منها، لهي أمثلة ملموسة على تلك المهمة أثناء العمل.

ونؤمن بأن عمليات حفظ السلام تستطيع وينبغي أن تتولى مهام بناء السلام المبكرة، وذلك في مجالات إصلاح قطاع الأمن، والعدالة ونظام السجون، بالإضافة إلى عمليات نزع السلاح وإزالة الألغام وإعادة الإدماج. وتلك الإجراءات الأساسية تكمّل وتعزز إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي التي تضطلع بها جهات فاعلة أخرى. وأعتقد أن التجارب الإيجابية في منطقة البلقان وتيمور – ليشتي واضحة في هذا الصدد، وهي ملهمة للتوصل إلى حلول ممكنة تكون مناسبة أيضا لليبيا.

لهذه الأسباب، سعت البرتغال إلى الحفاظ على مشاركة نشطة في عمليات حفظ السلام، وهو مبدأ سنواصل الالتزام به إلى أقصى حد ممكن.

لقد سلطت الضوء على أهمية وجود رؤية متكاملة للأمن، في إطار دولي للتكامل والتعاون والتآزر. ومن الضروري تعزيز الروابط بين الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية، على نحو يعزز، أو حتى يضفي طابعاً مؤسسياً على خطوط الحوار والاتصال. ودائماً ما تتعزز تصرفات أحد الأطراف أو غيره، عندما تتعاون الجهات الفاعلة المؤثرة. ولا سبيل للاستغناء عن معرفة الحالة والجهات الفاعلة على أرض الواقع. ولذلك السبب، تدافع البرتغال باستمرار عن مشاركة المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي أو جامعة الدول العربية، بوصفها جزءاً من دبلوماسية وقائية أكثر قوة.

وأود أيضا أن أسلط الضوء هنا على الجهود المبذولة في سياق جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، لتعزيز العنصر الوقائي، ودعم البلدان التي تعيش حالات الهشاشة بيننا.

وسيكون للاتحاد الأوروبي بطبيعة الحال دور يؤديه في هذا السياق. ومن الممكن، بل وينبغي استخدام المجموعة الكاملة من الصكوك الموجودة تحت تصرف الاتحاد، من أجل استكمال الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة، وبالتالي دعم الطرفين المتبادل للجهود التي يبذلها كلاهما من أجل الدبلوماسية الوقائية.

ولا يمكن النظر، في أي حال من الأحوال، إلى عمل المنظمات الإقليمية والدولية في مجال منع نشوب الصراعات، على أنه بديل عن مبدأ الملكية الوطنية. ويجب أن تكون القدرات والطاقات الوطنية، وكذلك الدعم المقدم لتعزيزها، أساساً للدبلوماسية الوقائية، وبذلك يتم حفز الاستراتيجيات الوطنية من أجل تعزيز السلام.

وفي نهاية المطاف، إن المسؤولية عن منع نشوب الصراعات يجب أن تقع على عاتق المؤسسات الوطنية، وإلا فإن هناك خطراً يتمثل في احتمال ألا تكون الحلول التي يتم التوصل إليها، متسقة أو مستدامة في الأجل الطويل. وينبغي أيضا أن يؤسس منع نشوب الصراعات على نهج شامل، يجب أن تشارك فيه أيضا الجهات الفاعلة الجديدة في المجتمع المدني. ومن المهم تحفيز الشراكات بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة: المجتمع المدني، والبرلمانات، والمؤسسات الأكاديمية، والمنظمات النسائية ومنظمات الشباب، فضلا عن مجتمع العمال ورجال الأعمال.

فوجود هذه الجهات على أرض الواقع، وكذلك طبيعتها وأهدافها، تجعل منها عناصر مفيدة على نحو خاص، وعوامل مناسبة للتحذير من الصراعات المحتملة والناشئة، وللمساعدة على إيجاد حلول مقبولة لطرفي الصراع. ومشاركة هذه الجهات هي أفضل ضمان لنجاح الدبلوماسية الوقائية، وهذا في رأينا، هو مفهوم الأمن الذي ينبغي أن يسود في هذه الحقبة من العولمة والترابط.

واليوم لدينا تصور أكثر وضوحا للتحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين، بالمقارنة مع ما كان لدينا قبل عقد من الزمان. كما يتوفر لدينا فهم أفضل للأدوات اللازمة لمواجهة هذه التحديات.

ويشهد العالم العربي تحولا غير مسبوق، سوف تكون له عواقب جيوسياسية عديدة، لم يتم فهمها أو تعريفها بعد بصورة كاملة، غير أن المؤكد أنها تتجاوز البعد الإقليمي. ولا تزال استجابة المجتمع الدولي لهذا التحول وستظل حاسمة لضمان نجاح التحولات السياسية، وكذلك لضمان السلام والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي.

ويشد من عزيمتي بوجه خاص، تسليط الضوء على التعددية الديمقراطية الشاملة، والجهود المبذولة لتعزيز المجتمع المدني، وانفتاح المجتمع والاقتصاد، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان باعتبارها عناصر ضرورية لهذا التحول.

والدبلوماسية الوقائية هي بالتأكيد جزء من هذه العملية، ولا جدال في أهميتها. ولهذا السبب، فإنني فخور جداً بالمشاركة في المناقشة التي نحتفل فيها بهذه الحقيقة.

وأود أن أختتم بتجديد وتعزيز التزام البرتغال بتوطيد السلام والأمن، والاستمرار في تقوية الدبلوماسية الوقائية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيد ويليام هيغ، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة.

السيد هيغ (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يمتحن عزم وفعالية الأمم المتحدة كلما تعرضت حياة الناس للخطر. وعندما يلوح الصراع في الأفق، يتطلع العالم إلى الأمم المتحدة، من أجل استجابة حاسمة لمنع العنف عبر الدبلوماسية الحيوية الخلاقة، ولوقف العدوان وإنهاء الصراع عندما يحدث، ومن ثم المساعدة في الحفاظ على السلام، والاستعداد لمواصلة المسيرة، حتى لا تنزلق البلدان الهشة مجدداً إلى أتون الحرب.

وأرى أننا أثبتنا هذا العام، أن باستطاعة الأمم المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة في إنقاذ الأرواح وحماية المدنيين. فقد مارسنا، في ليبيا، الضغط الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري لمنع النظام من شن حرب ضد شعبه، وردع أعضائه من ارتكاب الجرائم. وأسفر عملنا

الفوري عن تفادي وقوع كارثة إنسانية، وإنقاذ أرواح الآلاف من المدنيين. كما دفع الكثيرين إلى التخلي عن نظام القذافي، الأمر الذي يعجل بسقوطه، ويسمح للشعب الليبي باغتنام الفرصة لتحديد مستقبله.

وفي كوت ديفوار، نفذ حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة، بتأييد مجلس الأمن بالإجماع، عمليات عسكرية محدودة لحماية المدنيين. وأظهرت الأمم المتحدة عدم التسامح مطلقاً، حيال الهجمات ضد المدنيين، وحفظة السلام التابعين لها، وحيال الأفعال اليائسة لحاكم يسعى إلى التمسك بالسلطة ضد رغبات الشعب.

وتنطوي هذه التجارب على دروس هامة لنا، فيما نسعى إلى تحسين دور الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية. ذلك أن الدرس الأول هو أن إرادة العمل هي عنصر حيوي في منع نشوب الصراعات. فنحن نخاطر، بدون الإرادة والقيادة الدوليتين، بالفشل في أداء واجبنا في مجال تعزيز السلم والأمن الدوليين، وإطلاق الحبل على الغارب لمرتكبي الجرائم، مع دفع الضحايا إلى الشعور باليأس.

ويثير تزايد وتيرة الصراعات الداخلية، بدلا من الصراعات بين الدول، تحديات مختلفة ولكنه لا يلغي مسؤوليتنا عن حماية السكان المدنيين. وللصراع أثر مدمر، ولكنه ليس محصورا داخل الحدود الوطنية. فهو يزهق الأرواح، ويشرّد الناس، ويقطع العلاقات التجارية، ويصيب الاقتصادات بالشلل، ويوفر الظروف المواتية لتفشي الجريمة والإرهاب. وبالتالي، تكون العواقب عبئا علينا جميعا، وتشكل خطرا على الجميع.

وتقع على عاتقنا مسؤولية استخدام كل الوسائل المتاحة للأمم المتحدة من أجل منع الصراع وضمان عدم تصاعده. ويجب علينا أن نشجع السلام المستدام عبر الوساطة والحوار، أو عبر دعم الجهود الرامية إلى منع نشوب الصراعات المحلية، أو عبر اتخاذ المزيد من التدابير القسرية، حسب مقتضيات الحال. وقد يكون من الضروري القيام بعمل عسكري، كما ثبت في حالة ليبيا، ولكنه يبقى الملاذ الأخير، ولا يكون ملائماً إلا في ظل ظروف معينة. ولا تدعو بريطانيا إلى اتخاذ إجراء كهذا، في حالة سورية، على سبيل المثال.

والدرس الثاني هو أن الإجراءات بشأن منع نشوب الصراعات يجب أن يتوفر لها أساس قانوني قوي، وتستقطب الدعم الإقليمي، مثلما فعلنا في ليبيا، بالتعاون مع الجامعة العربية، ووجود قرار واضح صادر بشأن ذلك من الأمم المتحدة. ويجب علينا أيضاً أن نعمل وفقاً لواقع المجتمعات التي نتعامل معها، مع الاعتراف بأن كل حالة تختلف عن الأخرى، وأننا لا نستطيع فرض الحلول. وينبغي أن تكون هذه الشرعية والتأييد الواسع النطاق، اللذان هما نتاج الدبلوماسية، هدفنا دائما. فمن شأن هذه العوامل أن تجعل الأمر أكثر صعوبة لعمل الدول، حتى عندما تسعى إلى تحقيق أهداف في الأجل القصير.

والدرس الثالث هو أنه يجب علينا تطوير قدرتنا على توقع تنامي الصراع، والتصدي له، على المستوى الفردي للبلدان، وهنا في الأمم المتحدة على حد سواء. وتولي المملكة المتحدة حاليا اهتماما كبيرا لمنع نشوب الصراعات بصورة فعالة. وهذا يعني ألا ننتظر حتى تتفاقم المشاكل لتصبح أزمات، بل علينا استخدام شبكة سفاراتنا، بوصفها نظاماً للإنذار المبكر. ويتمثل دورنا في المنظمات الدولية، في المساعدة على حل المنازعات، والوصول المبكر إلى الاتفاقات.

وندرك أن التنمية هي عنصر لا غنى عنه لمنع نشوب الصراعات. لذلك فنحن في بريطانيا لن نتراجع قيد أنملة عن التزامنا بإنفاق المزيد من دخلنا القومي على التنمية. فقد

رسخنا في قانوننا وعدنا بإنفاق ٠,٧ في المائة من الدخل القومي على التخفيف من حدة الفقر في أماكن أخرى من العالم، وضمان أن تساهم نسبة متزايدة من تلك الأموال في منع نشوب الصراعات. وبحلول عام ٢٠١٥، تخصص نسبة ٣٠ في المائة من مساعداتنا الإنمائية الرسمية لدعم المناطق الهشة والمتضررة بالصراعات.

ونستخدم أيضاً، في المملكة المتحدة، مجلس الأمن القومي الجديد ليصبح أكثر قدرة على توقع الصراعات، ويمكننا تقاسم تحليلنا في هذا الشأن مع الآخرين. ونؤكد أيضا على ضرورة التحلي بصبر استراتيجي في دعم الدول الخارجة من الصراعات للتو. وتدل تجاربنا الممتدة من منطقة البلقان الغربية، إلى منطقة القرن الأفريقي، على أنه يجب الحفاظ على السلام الذي يتم تحقيقه بجهود مضنية، وأنه ليس أمرا مفروغا منه. وعادة ما يستغرق توطيد السلام أجيالا، ولذلك نحن منخرطون فيه. وعلينا أن نحترس من انصراف اهتمامنا ومواردنا بعيدا عنه في وقت قريب جدا.

وإذ نتطلع إلى الأمام، أعتقد أن علينا تطبيق هذه الدروس الثلاثة – الإرادة السياسية والقيادة، والشرعية الدولية، والاستثمار في منع نشوب الصراعات – على التحديات الملحة التي تواجهنا. وستكون كل حالة مختلفة، لكننا نحتاج إلى بذل جهود منع نشوب الصراعات بطريقة تتسم بالمرونة ووفقا لقصارى جهدنا للتأثير على الحالة في الميدان.

فعلى سبيل المثال، تعتقد المملكة المتحدة، في حالة سورية، أنه طال الأمد على استجابة من مجلس الأمن. لقد حان الوقت لاتخاذ قرار يطالب بوضع حد لأعمال العنف وإدخال إصلاحات سياسية حقيقية، ويمارس ضغطا فعالا على السلطات السورية لتحقيق ذلك الهدف. وسوف تؤثر عواقب عدم التحرك علينا بشدة إذا قمنا بغض الطرف عن أعمال القتل والانتهاكات والاضطهاد.

وفي ليبيا، يجب علينا أن ندعم الجهود التي يبذلها المجلس الوطني الانتقالي لإعادة بناء الدولة ورسم مسار جديد لبلده. وأرحب بالقرار الذي اتخذه المجلس في الأسبوع الماضي والذي يأذن بإرسال بعثة للأمم المتحدة إلى ليبيا. ويجب الآن إيلاء الاهتمام للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق الجهود الدولية بطلب من الحكومة الليبية ودعما لخططها.

وفي السودان، يجب علينا أن نعمل بصورة أكثر فعالية لاتخاذ موقف قوي يتصدى للمستويات المقلقة من العنف في دارفور وجنوب كردفان وولاية النيل الأزرق. وفي اليمن، ينبغي للأمم المتحدة أن تستمر في مساعيها الحميدة للمساعدة في التوسط توصلا إلى تسوية سلمية ووضع حد لأعمال العنف البشعة. وبموازاة ذلك، يجب علينا أن نكثف عملنا لبناء قدرة الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية. وهذا يعني تعاونا أكبر بين وكالات الأمم المتحدة لتحديد المخاطر، وإيلاء الاهتمام بانتظام من قبل مجلس الأمن للبلدان المعرضة للخطر.

وندعم زيادة استعمال الأمم المتحدة للمختصين والمبعوثين الخاصين في مجال الوساطة ونرحب بدعوة الأمين العام إلى زيادة عدد النساء في صفوف كبار الوسطاء تمشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقبل كل ذلك، يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تكون مستعدة للاستثمار مبكرا في دعم الدول الهشة، حيثما يطلب منها ذلك، فضلا عن التصرف سريعا عندما تقع الأزمات. وهذه التدابير الوقائية تنقذ الأرواح وتحمي حقوق الإنسان الأساسية وتساعد في حفظ السلام. هذه هي في الحقيقة مهماتنا الأساسية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألان جوبيه، وزير الدولة للشؤون الخارجية والأوروبية في الجمهورية الفرنسية.

السيد جوبيه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن الدبلوماسية الوقائية – التي كانت مجرد مفهوم قبل نصف قرن، إلى أن أضفى عليها الأمين العام السابق بطرس بطرس – غالي الصفة الرسمية في تقريره عام ١٩٩٢ برنامج للسلم (S/24111) – قد أصبحت أداة أساسية للعمل داخل الأمم المتحدة. فالأخطار جرى توضيحها في صميم ميثاقنا. والنمط المتبع لمنع نشوب الصراعات أو تفاقمها قد تم تحديده تماما بالقدر نفسه وهو: الإنذار المبكر والتصرف بسرعة؛ والحاجة إلى الحوار والوساطة والشراكة؛ والرؤية الطويلة الأجل. وتسعى الدبلوماسية الوقائية أيضا لتحقيق الاستقرار في العلاقات الاجتماعية كي يتم بناء السلام. وينص التقرير المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ على،

> ”تخفيف التوتر قبل أن يؤدي إلى نشوب صراع، فإذا ما نشب الصراع كان لا بد من العمل بسرعة على احتوائه وعلاج أسبابه الكامنة“ (S/24111، الفقرة ٢٣)

والآن إذ يواجه مجلسنا المزيد من الأزمات المعقدة، أعتقد أنه من المفيد أن نسأل أنفسنا عما يمكن أن تقدمه الدبلوماسية الوقائية لإجراءاتنا الحالية. وأود أن أشكر الرئاسة اللبنانية على إتاحة الفرصة لنا لتشاطر اعتباراتنا ووجهات نظرنا. وأود أيضا أن اشكر الأمين العام على تقريره الممتاز (S/2011/552).

وتقع على عاتق مجلسنا المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين ومن ثمّ يجب أن يكون الجهة الفاعلة الرئيسية في مجال الدبلوماسية الوقائية. ويترجم هذا الدور أولا وقبل كل شيء في نشر عمليات حفظ السلام، التي تسهم في منع تفاقم الصراعات. وهذا يتطلب أيضا اتخاذ الإجراءات في أسرع وقت ممكن لمنع تفاقم الصراعات.

وفي هذا الصدد، أؤيد البيان الذي أدلى به السيد هيغ بحيث يتعين على مجلسنا أن يتخذ في أسرع وقت ممكن قرارا يدين الاضطهاد في سورية، الذي يأخذ أشكالا متزايدة لا يمكن تحملها إذ يقوم النظام الآن بالهجوم على الأطفال في مدارسهم، وفقا للمعلومات التي نتلقاها من سفرائنا.

لقد توسع أيضا مفهوم الدبلوماسية الوقائية ووسائل عملها وما يتوقع منها. وتوجد الآن أدوات جديدة تحت تصرف المجلس. فلم يعد الأمر مجرد حفظ السلام في مناطق الصراعات؛ إنه يتعلق بالتدخل قبل وقوع الأزمة. وهذا هو الهدف من الإجراءات غير الرسمية لمراقبة المناطق المحفوفة بالمخاطر الجسيمة — ما يسمى بحواراتنا التفاعلية غير الرسمية – التي تسعى للتوقع، وقبل كل شيء، للاستجابة السريعة ما أمكن. فضلا عن ذلك، إن التقييمات التي تقدمها إدارة الشؤون السياسية والمعلومات التي يوفرها الوسطاء والممثلون الخاصون للأمين العام قيمّة للغاية إذ أنها تلقي الضوء على الحالات المحلية، التي هي دائما معقدة.

ولحسن الطالع، إن المجلس لا يعمل بمفرده. فهناك داخل الأمم المتحدة نفسها العديد من المؤسسات التي تنشط في وضع الأدوات للدبلوماسية الوقائية. وأود أن أذكر مثالين. لقد قامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من خلال برنامجها للتعليم من أجل التنمية المستدامة، بتسخير التعليم في خدمة منع نشوب الصراعات ومكافحة انعدام الأمن. ويشارك بالقدر نفسه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال من خلال برنامجه لنزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم، الذي ينفذ في عدد من البلدان الأفريقية ويسعى لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في

الاقتصادات المحلية. ولتحقيق ذلك، يقدم دعما محددا للبلدان في مرحلة ما بعد الصراعات.

وإلى جانب الأمم المتحدة، تستخدم المنظمات الإقليمية الرئيسية هذه الأداة. وتشمل هذه المنظمات الاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأفريقي. ويتبادر إلى ذهني أيضا الإجراءات التي اتخذتها في مدغشقر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وأشدد أيضا على الدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية. وهناك العديد جدا من الأمثلة التي يمكن ذكرها هنا، غير أن كل واحد منها، وبالعمل على خلق مجتمعات أكثر سلاما وانسجاما، يسهم في منع نشوب الصراعات.

ويجب على الدبلوماسية الوقائية أن تستعد أيضا للتحديات في المستقبل. ويجب علينا حقا أن نتصدى للأسباب الجذرية للأزمات، على حد ما ذكره العديد من المتكلمين. إنها لم تعد مجرد مسألة منع نشوب الصراعات، بل هي صون الظروف من أجل تحقيق السلام أو أعادة تهيئتها. هذه هي الاستراتيجية الوقائية التي دعاها الأمين العام بـ ''المؤسسية'' والتي تتكون من اعتماد مجموعة من التدابير – ليست تدابير سياسية فحسب، بل أيضا تدابير اجتماعية وثقافية واقتصادية وحتى بيئية – وهذا يساعد في الحد من العوامل المساهمة في الصراعات.

وهكذا، تمت العمليات الانتخابية في ما بعد المرحلة الانتقالية في غينيا والنيجر، التي كان يمكن أن تسبب مواجهة، من خلال المشاركة المشتركة بين مختلف الممثلين الخاصين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. أما بخصوص الأزمة في مدغشقر، قامت فرنسا بدعم جهود الوسيط من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وأود أن أشدد بصورة خاصة على البعد البيئي للأزمات، الذي لا يساورني شك في أنه سيزداد في السنوات القادمة. فوفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، كانت الأسباب الجذرية لنسبة ٤٠ في المائة من الصراعات في السنوات الستين الماضية تكمن في مسائل تتعلق بالموارد الطبيعية، سواء كانت الأخشاب أو النفط أو الأراضي الزراعية أو المياه.

ما الذي سيحدث غدا عندما يعيش ١٠ بلايين نسمة على الكوكب الأرضي؟ لنكن صريحين. ما زالت الأمم المتحدة تفتقر إلى الأدوات التي يمكن أن تساعد في منع وقوع الكوارث الأولية. وفي غياب الكيان المتعدد الأطراف القوي، من المتوقع أن يتم التوصل إلى حلول ثنائية للنزاعات في المستقبل التي سببها الموارد أو السلع الأساسية على نحو يضر بمصالح الضعفاء وعلى أساس القوة.

علينا أن نعالج هذه الحالة بإدخال إصلاحات على الحوكمة البيئية الدولية. وسيكون مؤتمر الأمم المتحدة القادم المعني بالتنمية المستدامة فرصة فريدة لتسجيل التقدم في هذا الميدان وإرساء الأساس لمنظمة عالمية للبيئة. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة.

إن حل الأزمات واجب على مجلسنا وكذلك منع وقوعها. وتؤمن فرنسا بأن الدبلوماسية الوقائية بجميع جوانبها عنصر رئيسي للحوكمة العادلة والفعالة التي يصبو إليها بلدي من صميم قلبه.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة سوزان رايس، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية والعضو في حكومة الرئيس أوباما.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيد رئيس الجمهورية، سليمان، على الروح القيادية التي أظهرها لبنان بجمعنا معا اليوم لمناقشة هذا الموضوع البالغ الأهمية.

الأمين العام الراحل داغ همرشولد سعى إلى إضفاء تصور على الأمم المتحدة ينقل بها من ما وصفه بثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية والمنع. وتلك المهمة التي لا تنتهي ما زالت ماثلة أمامنا اليوم. ويعيش الآن ما يقرب من ١,٥ بليون إنسان في بلدان مزقها الصراع، وإن بعضا من تلك البلدان لن يشهد تحقيق سوى هدف واحد فحسب من الأهداف الإنمائية للألفية.

تقرير التنمية الدولية، الذي يصدره البنك الدولي سنويا، يقدر متوسط تكاليف الحرب الأهلية العادية بما يقرب من ٦٥ بليون دولار، أي أكثر بقليل من ميزانية المعونة العالمية. ولئن كانت السنوات الأخيرة قد شهدت انخفاضا لم يسبق له مثيل في مستوى الفقر العالمي، فإن البلدان التي دمرها الصراع والعنف ظلت بعيدة عن تلك المسيرة. ويشكل الفقر محركا رئيسيا للصراع. واسمحوا لي بأن أسلط الضوء على رقم إحصائي واحد فحسب. في البلدان التي يبلغ معدل دخل الفرد فيها ٢٥٠ دولارا في السنة فقط – أفقر الأمم – تبلغ احتمالات اندلاع الصراع الأهلي التي ثبتت علميا في غضون خمس سنوات ١٥ في المائة. وبالمقابل، فإن البلدان التي يبلغ فيها معدل الدخل الفردي ٠٠٠ ٥ دولار في السنة – البلدان المتوسطة الدخل – فإن احتمالات اندلاع الصراع الأهلي خلال مدة الخمس سنوات ذاتها تقل عن ١ في المائة. وبالتالي فإن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يجب اعتبارهما عنصرين أساسيين لاستراتيجياتنا لمنع الصراع.

ومن الصعوبة بصورة خاصة منع العنف في المجتمعات التي تكافح في آن واحد ضد الفقر القاهر وانهيار المؤسسات والتمييز المستفحل ومشاعر الريبة الراسخة بين الجماعات الطائفية أو الدينية. وإن كل علة من تلك العلل يصعب علاجها بحد ذاتها، وإن تكالب بعضها مع بعض يجعلها قابلة للانفجار وتتطلب بالتالي نهجا شاملا.

إننا كثيرا ما نقول ذلك، ولكن مجلس الأمن أضفى اليوم على تلك الشعارات تعريفا أعظم. وإن البيان الرئاسي الذي سنعتمده يعالج مباشرة الروابط بين الأمن والتنمية. وهو يتضمن، علاوة على ذلك، مخططا عاما لنهج شامل، بما في ذلك عدة عناصر صميمية لمنع الصراع على الأمد الطويل، بما في ذلك التنمية المستدامة واستئصال الفقر والتعمير والحكم الصالح والمساواة الجنسانية ووضع حد للإفلات من العقاب وبسط سيادة القانون، بالإضافة إلى ما أعتبره العنصر الأبرز، ألا وهو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. تلك هي الظروف التي تسود في أغلب الأحيان في المجتمعات المسالمة. وإن غيابها يخلق الظروف المشجعة على الصراع، ونحن عندما نتجاهلها إنما نجازف بتعريض أنفسنا للخطر.

مع ذلك، وإذ نعيد تكريس أنفسنا لطريقة لمنع الصراع تتسم بشمولية أكبر وأمد أطول، فإننا يجب أن نبقي في بالنا أن السلام والرخاء والديمقراطية لا يمكن تحقيقها بسرعة وأنها لن تدوم إذا ما فرضت من الخارج. إن الحلول المناسبة للأسباب الجذرية للصراع يجب أن تنبثق من الداخل. وإن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تفعل ما يجب على الآخرين أن يفعلوه لأنفسهم، وإن كانت تستطيع تأدية دور داعم لا غنى عنه.

ويتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بعمل حيوي في مجال منع الصراعات على خمس جبهات بصورة محددة. الأولى، هي الإنذار المبكر والمعلومات والتحليل. إن منظومة الأمم المتحدة تتمتع بحضور بارز في بلدان كثيرة تسود فيها ظروف مشجعة على اندلاع الصراع. وبالتالي فإن الأمم المتحدة تحتل موقعا فريدا يمكّنها من أن تبلغ بإشارات الإنذار المبكر عن مصادر القلق المحتملة وأن تساعدنا على أن نفهم على نحو أفضل وأن نتوقع ما يجعل كل حالة فريدة عن غيرها. وكثيرا ما نلجأ إلى الحلول الثابتة الجامدة، وكأن كل حالة تماثل الحالة التي سبقتها، لأننا ليست لدينا معرفة كافية

بالحالة ولأن ردود أفعالنا تأتي متأخرة. إن ما تتمتع به الأمم المتحدة من معرفة ينبغي أن يساعدنا على التصرف المبكر وبأسلوب ذكي.

لكن الأمم المتحدة نفسها تتصارع في بعض الأحيان من أجل إيجاد أفضل الخبراء، وهي ذاتها تعاني من القيود المفروضة على معرفتها وعلى قدراتها في جمع المعلومات. ولذلك يجب على الأمم المتحدة أن تعمل بصورة أوثق مع الحكومات والمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة المقتدرة الأخرى استنادا إلى مزاياها المقارنة. ويجب عليها، إن أرادت أن تحقق الفعالية فعلا، أن تستفيد من جميع مصادر المعلومات.

ثانيا، تلزمنا جهود دبلوماسية ووساطة قوية مستدامة لمنع اندلاع العنف أو منع تفاقمه. وإن الجهود الدبلوماسية المكثفة التي يبذلها الأمين العام وكبار مبعوثيه والموظفون الأساسيون في الميدان يمكن أن تسحب المتخاصمين بعيدا عن حافة الهاوية، وبخاصة عندما تكون مدعومة من قبل مجتمع دولي متحد. والولايات المتحدة ستواصل دعمها القوي لاستخدام الأمين العام الحثيث لمساعيه الحميدة والبعثات السياسية الخاصة لدرء الحرب. ونؤيد تأييدا قويا الجهود الرامية إلى تكوين كادر من المبعوثين المخضرمين وتعزيزه. ونرحب بجهود الأمم المتحدة الأخيرة للعمل مع المبعوثين الإقليميين والوسطاء المستقلين عندما يكون ذلك مفيدا. ونحث الأمم المتحدة والجهات الدولية الفاعلة الأخرى على تعيين مزيد من النساء كمبعوثات وممثلات خاصات ورئيسات للبعثات الميدانية.

ثالثا، تتطلب الدبلوماسية المساندة، وهذا يعني الجزرة والعصا على السواء. وإن التهديد الفعلي بأن العواقب ستنال المعتدين وغيرهم الذين يرفضون الامتثال لالتزاماتهم الدولية يجب أن يشمل، عند الضرورة، فرض جزاءات دقيقة الاستهداف. إن الوساطة الفعالة لا تعني فقط الاستماع إلى جميع الأطراف؛ بل تعني أيضا التصرف بحزم عند الضرورة ومساندة الجهود الدبلوماسية. وهنا يتحمل مجلس الأمن مسؤولية خاصة، بما في ذلك المساعدة في حشد قدر أكبر من الدعم السياسي للجهود الدبلوماسية والتحرك بسرعة في مواجهة حالات الطوارئ.

رابعا، ما زالت المجتمعات الخارجة لتوها من الصراع تواجه مخاطر أعظم بإراقة الدماء، حتى مع وجود حفظة السلام. وما فتئت عمليات حفظ السلام تحتل الخطوط الأمامية في جهود الأمم المتحدة لمنع الصراعات، ويجب التفكير فيها على هذا الأساس. وينبغي لنا أن نكف عن التمييز الزائف بين حفظ السلام ومنع اندلاع الصراع. فالحقيقة أنهما مرتبطان على نحو لا ينفصم. وإن الأموال التي نستثمرها في تعزيز قدرة حفظة السلام على كشف مواطن الضعف في عملية سلام معينة، وقرع نواقيس الخطر في وقت الأزمات، ونشر القوات السريع في البؤر الساخنة الخطيرة، إنما هي استثمارات في منع الصراعات.

خامسا، لئن كانت الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى يمكنها أن تنجز الكثير من خلال الدبلوماسية وعمليات حفظ السلام، فإن هدفنا الطويل الأمد يجب أن يكون تمكين البلدان من منع اندلاع الصراع بنفسها. وإن الأمم المتحدة، بالتكاتف مع المنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي الأوسع، يجب أن تساعد البلدان على اختيار الطريق الطويل الشاق من الحرب إلى السلام. وإننا نؤيد الاستفادة بقدر أكبر من لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في مزيد من البلدان التي تحف بها مخاطر الصراع. وإن الاستعراض الرفيع المستوى للقدرات المدنية في بناء السلام (انظر S/2011/85) التي أجريت برعاية الأمين العام، تتضمن

أفكارا جيدة كثيرة ونحن نتطلع إلى تنفيذها على جناح السرعة.

هذه الأدوات كلها تساعد على إنقاذ الأرواح. إنها تقدم الأمل، ويمكنها، عندما تستخدم استخداما فعالا، أن تحدث فارقا ملموسا نحو الأحسن في العالم. ولكنها تقتضي منا أن نطرح الخلافات فيما بيننا جانبا وأن نتحد وراء العزيمة المشتركة في هذه القاعة. فلنستجمع الإرادة السياسية لمواجهة الفظائع التي تتكشف أمام أعيننا، بدءا من سورية وانتهاء بجنوب كردفان. دعونا نبث حيوية جديدة في إرادتنا وفي قدرتنا على منع الصراعات قبل أن تقدح شرارات نيرانها.

الرئيس (لبنان): أدعو معالي السيد يانغ جيتشي، وزير خارجة جمهورية الصين، إلى الإدلاء ببيانه.

السيد يانغ جيتشي (الصين) (تكلم بالصينية): من دواعي سروري العظيم أن أحضر هذا الاجتماع الرفيع المستوى لمجلس الأمن المعني بالدبلوماسية. وأود أن أشكر لبنان على مبادرته وعلى الجهود التي بذلها لتيسير عقد هذا الاجتماع.

قبل ٦٠ سنة أسس قادة العالم، مجتمعين، الأمم المتحدة بهدف إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. لقد قدموا التزاماً رسمياً في الميثاق باتخاذ تدابير فعالة من أجل الوقاية من مهددات السلام وإزالتها. ووفّر لنا ذلك توجيهاً نظرياً، وشكّل أساساً للعمل على القيام بالدبلوماسية الوقائية ومنع نشوب الصراعات. وخلال العقود الستة الماضية، عملت الأمم المتحدة بنشاط على تعزيز مفهوم الدبلوماسية الوقائية ووضعته موضع التنفيذ، وقدمت إسهامات مهمة في إزالة التوترات، وحل المسائل الساخنة، وإعادة السلام والاستقرار الإقليميين.

يمر عالمنا اليوم بتغييرات عميقة ومعقدة. ومع أن الحالة الدولية في عمومها مستقرة، فأن المسائل الساخنة الإقليمية ما فتئت تنشأ، وتتشابك التهديدات الأمنية التقليدية مع التهديدات غير التقليدية. تتطلب الحالة الجديدة أن يكون لدينا تقدير أكثر حرصاً لأهمية الدبلوماسية الوقائية، وأن نستخدم الوسائل المختلفة لإعطاء دفعة جديدة لجهود الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية حتى يتسنى لها أن تسهم بقدر أكبر في صون السلم والأمن الدوليين. وهنا، أود أن أقدم اقتراحاً مكوناً من أربع نقاط فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية للأمم المتحدة في ظل الظروف الجديدة.

أولاً، ينبغي أن نولي قدراً أكبر من الاهتمام للوقاية والإنذار المبكر. تظهر التجارب الناجحة للأمم المتحدة في الماضي أن تلافي نشوب الصراعات وانتشارها، باتخاذ الإجراءات السريعة والملائمة في مرحلة مبكرة للأزمة، يعود بفوائد مضاعفة. ينبغي للأمم المتحدة أن تغير تغييراً حقيقياً العقلية القائمة على تفضيل العلاج على الوقاية، والممارسة المتمثلة في تفضيل حفظ السلام على الوساطة. ينبغي أن يكون هناك المزيد من المدخلات في آليات الإنذار المبكر، ومنع نشوب الصراعات، والوساطة من أجل السلام. من شأن ذلك أن يساعد في توفير الموارد، وتحسين الفعالية، وحماية الناس من ويلات الحرب. وللأمين العام والمكاتب الإقليمية للأمم المتحدة دور أكبر ليضطلعا به في إطار الدبلوماسية الوقائية.

ثانياً، ينبغي أن نعتمد استراتيجية متكاملة وأن نسعى للتصدي للمسببات الجذرية للصراع. تختلف الصراعات في عالم اليوم فيما بينها من حيث طبيعتها، وتتعقد أسباب المنازعات بشكل متزايد. ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بصياغة استراتيجية شاملة، وعلمية، وفعالة للدبلوماسية الوقائية. يمكننا أن نستخدم تدابير مثل المساعي الحميدة، والوساطة، وإجراء المفاوضات بهدف التخفيف من حدة الأزمات. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نزيد ما نقدمه من أجل التنمية، لا سيما في أفريقيا. فلن يكون بمقدورنا أن نمنع

نشوب الصراعات بصورة جوهرية إلا بمساعدة البلدان المعنية على تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية المستدامة والقضاء على المسببات الاقتصادية والاجتماعية الكامنة للصراعات. لقد بذلت الأمم المتحدة، خصوصاً لجنة بناء السلام، جهوداً إيجابياً في السنوات الأخيرة. ويجب أن تستمرا في استكشاف الأفكار الجديدة والممارسات الجديدة في هذا الصدد.

ثالثاً، ينبغي أن نحسّن الاتصال والتنسيق والاستفادة الكاملة من نقاط القوة لدى جميع الأطراف. الدبلوماسية الوقائية مهمة متعددة الأبعاد، ولا يمكن تحقيقها بدون الحصول على الدعم من جميع الأطراف والتنسيق فيما بينها. في السنوات الأخيرة، اضطلع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا بدور مهم في الوساطة في المسائل الساخنة في القارة. ويظهر نجاحهما أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تملك مزايا سياسية ومعنوية وجغرافية فريدة لمنع نشوب الصراعات المحلية وحلها. ينبغي على الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، أن تعزز التعاون مع هذه المنظمات، وأن تحقق مبادرتها تحقيقاً كاملاً باستخدام نقاط القوة الفريدة التي تمتلكها للانخراط بنشاط في الدبلوماسية الوقائية. كما يجب على البلدان التي تملك القدرة على التأثير على الأطراف أن تضطلع بدورها المطلوب.

رابعاً، ينبغي أن نستخدم جميع الموارد المتاحة من أجل بناء أوجه تآزر قوية. يغطي عمل الأمم المتحدة طائفة واسعة من المجالات؛ ولكل واحد من الكيانات والوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة ولايته الخاصة به والواضحة التعريف. وتحظى الأمم المتحدة في مجموعها بموارد غنية ونقاط قوة شاملة فريدة. فنأمل أن تقوم الأمم المتحدة بتنسيق مواردها وأن تعمل في مختلف المجالات، وأن تستخدم بشكل كامل خبرات الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأجهزة الأخرى، وأن تحسِن استغلال موارد البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، والوكالات والبرامج والصناديق المتخصصة الأخرى. ونأمل أن تشجع الأمم المتحدة جميع الأطراف على تحسين التبادل والتنسيق من أجل بناء أوجه التآزر والقيام بالدبلوماسية الوقائية على نحو أكثر فعالية. إننا ندعم الأمين العام في الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في تنسيق الجهود التي تبذلها جميع الوكالات.

قبل ألفي عام، جاء الشعب الصيني بمفهوم التحسّب للمخاطر المحتملة وفكرة أن قيمة السلام تعلو على ما سواها. وبصفة الصين عضواً دائماً بمجلس الأمن، فإنها دأبت على الدعوة إلى السلام والتنمية والتعاون في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وبذلت جهودا كبيرة من أجل تسوية المنازعات سلمياً والوقاية من نشوب الصراعات. وعلى أساس ممارساتنا على مر السنين، أصبحنا أكثر اقتناعاً الآن منّا في أي وقت مضى بأن التسوية السلمية للمنازعات، بوصفها أحد المبادئ الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة، تظل ذات أهمية بالغة في ظل الظروف الجديدة. ينبغي الاستمرار في إيلاء الاحترام لهذا المبدأ وتعزيزه. وتستحق الدبلوماسية الوقائية المزيد من الاهتمام والمدخلات.

فلنعمل معاً لكي نؤكد مجدداً الالتزامات الرسمية التي قطعها الجيل السابق من الزعماء في ميثاق الأمم المتحدة، ولنمكّن الأمم المتحدة ومجلس الأمن من التصدي بشكل أفضل للتهديدات والتحديات، ولنسعَ جاهدين من أجل عالم يحظى بأمن مشترك وسلام دائم.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد س. م كريشنا، زير خارجية الهند.

السيد كريشنا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بإزجاء التهنئة للبنان على توليه رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري العميق لكم،

سيدي الرئيس، على ترؤسكم شخصياً هذا الحدث المهم. إنه حقاً لشرف أن أشارك في مناقشات اليوم وأن أنقل إليكم، سيدي، وإلى بقية أعضاء مجلس الأمن، التمنيات الطيبة من حكومتي. كما نود أن نتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره (S/2011/552) وعلى توصياته بشأن استخدام الدبلوماسية الوقائية في الأمم المتحدة.

يمكن للدبلوماسية الوقائية، إنْ أُحسِن استخدامها، أن تصبح عنصراً أساسياً في استجابة المجتمع العالمي لبعض التحديات الرئيسية التي تواجه النظام الدولي اليوم، ويمكن أن تساعد في منع نشوب الصراعات.

لقد كان من المفترض أن يبشر اعتماد ميثاق الأمم المتحدة ببدء فصل جديد في العلاقات الدولية. فأحد مقاصد الأمم المتحدة، كما ورد في الفقرة ١ من المادة ١ من الفصل الأول من الميثاق، يتمثل في أن تتذرّع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم، أو لتسويتها.

وهكذا فإن الميثاق يشدد على أهمية حل المنازعات أو تسويتها بالوسائل السلمية، التي تشمل التفاوض، وإجراء التحقيقات، والوساطة، والمصالحة، والتحكيم، والتسوية القضائية، واللجوء إلى الوكالات أو الترتيبات الإقليمية.

على مر العقود الستة الماضية، وفي عدد من المناسبات، ساعدت التدخلات السلمية التي تقوم بها الأمم المتحدة في نزع فتيل عدد من حالات الصراع. إن هذه التدخلات، حيثما يجري الاضطلاع بها بنزاهة وعدالة وإنصاف، أكسبت منظمة الأمم المتحدة سمعة فعالة في مجال الوساطة. أما التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي فهو البناء على هذا الإرث وضمان أن تظل تسوية النزاعات بالوسائل السلمية وثيقة الصلة بالحقائق الراهنة.

إن التهديدات المعاصرة للسلم والأمن الدوليين تختلف من الناحية النوعية عن تلك التي كانت سائدة منذ ستة عقود. وقد طغى العنف داخل حدود الدولة، بل حتى العنف الذي لا يعرف حدودا، على الحرب التقليدية. فالصراعات المنخفضة الحدة، والصلة بين الجهات الفاعلة من غير الدول، والاتجار بالمخدرات المرتبط بجرائم الإرهاب تهدد الاستقرار الدولي والتقدم. فمن المسلم به أن تكون هذه الصراعات معقدة للغاية وتتطلب حلولا معقدة. ومن أسفٍ، يبدو أن التطورات الأخيرة تشير إلى وجود اتجاه مقلق نحو زيادة الاعتماد على استخدام القوة بوصفها آلية لحسم بعض من هذه الصراعات.

إن قيود استخدام القوة في أحيان كثيرة جدا وبسرعة شديدة إنما هي قيود كثيرة، وأي توقف مؤقت لهذه القيود يتم بالإكراه في غياب التسوية السياسية، من المرجح ألا يبقى إلا لفترة قصيرة. وربما تعاني أيضا الجهود الرامية إلى التسوية السلمية للمنازعات إذا ما استخدمت القوة قبل أوانها، ومن دون إجراء التشاور الكافي. وفي أحيان كثيرة جدا، من المرجح أيضا لعدم التأني في المضي في الجهود السلمية أن يخدم مصالح الذين يريدون لهذه الصراعات أن تستمر.

إن استخدام القوة يؤدي أيضا إلى أضرار تبعية. وسواء أكانت هذه الأضرار بشرية أو مادية، فإن لها آثارا لا يمكن التنبؤ بها على عمليات الحل السياسي للنزاعات وخلق المعضلات الأخلاقية أو المعيارية. ومن الجدير ذكره أن استخدام القوة في أماكن عديدة قد أطال من أمد الصراعات، وأدى إلى نشؤ حالة تبين في ظلها أن العلاج أسوأ من المرض نفسه. ويجب على المجتمع الدولي ألا يبدي حماسا ليس له ما يبرره لاستخدام ترتيبات قسرية في تعجل لإحلال السلام.

ويجري تذكيرنا في أحيان كثيرة بأوجه القصور والقيود المفروضة على الدبلوماسية، والحاجة إلى التدخل. بيد أنه من المهم، لنا أن نتذكر أن الأحداث المأساوية التي وقعت في الماضي يُستشهد بها لتبرير تدخل حدث ليس لأن الحوار لم يكن فعالا، ولكن بسبب عدم توفر الإرادة لدى المجتمع الدولي للتحرك. هذه الإخفاقات لا تنتقص بأي شكل من الأشكال من سلامة مبدأ التسوية السلمية للمنازعات أو وسائلها كما ورد في الميثاق نفسه.

وبالطبع، من الغني عن القول أن الأسلوب السلمي أصعب الأساليب. فقد لاحظ إمبراطور الهند العظيم أشوكا قبل ثلاثة آلاف سنة أن فعل الخير أمر صعب. فالدبلوماسية الوقائية تتطلب وقتا والتزاما. وتتطلب فهما واضحا لطبيعة وسياق الصراع والقدرة على استنباط حلول واقعية له. الأمر الذي يتطلب مشاركة سائر أصحاب المصالح المتأثرين بالصراع. ويقتضي حشدا قويا لتحقيق الاستقرار والتقدم في حالة معينة.

إن مسؤولية الدول ذات السيادة تتمثل أولا وأخيرا في حماية سكانها. ومن مسؤوليتها الأساسية أيضا منع نشوب الصراعات. وبالتالي فإن الإجراءات التي تتخذها كيانات الأمم المتحدة في إطار منع نشوب الصراعات، يجب أن تكون مصممة لدعم وتكملة أدوار الحكومات الوطنية في منع نشوب الصراعات، كلما اقتضى الأمر ذلك.

ما انفكت الهند تعارض دائما استخدام القوة كرد فعل أساسي للصراع وستواصل ذلك. وبما أننا من كبرى البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لدينا إلمام أكثر من معظم البلدان بالقيود المفروضة على استخدام القوة. ومع ذلك، نلاحظ أنه يُطلب من حفظة السلام، وهم أيضا بناة سلام في وقت مبكر، إنجاز الكثير بموارد قليلة. ويجب معالجة هذه الثغرة في الموارد. إن عدم قدرة المجتمع الدولي على رفد ولاياته بالموارد يؤثر في نهاية المطاف على مصداقية مجلس الأمن وسلطته في حل النزاعات.

في الحقيقة، لا يوجد بديل مستدام للعمليات السياسية وللمبدأ القائل بأنه ينبغي أن ينصب التركيز الرئيسي للأمم المتحدة على تيسير التوصل إلى تسوية سياسية. وينبغي تحاشي استخدام التدابير القسرية ويجب أن تستخدم كملاذ أخير وأن تنفذ بمنتهى العناية والحذر. وينبغي أن تكون قرارات استخدام القوة خالية من أي دوافع سياسية. ويجب عدم التذرع بضرورة تقديم العون الإنساني للذين يعانون من أجل خدمة أهداف دولة ما. فذلك ما من شأنه إلا إلحاق ضرر كبير بالعمل الإنساني وبالدبلوماسية. وعلاوة على ذلك، هناك أسباب وجيهة جدا وراء ارتكاز القانون الدولي على مبدأ الموافقة. إن المحاولات الرامية إلى الالتفاف على هذه العملية لا تنم عن حصافة ولا يمكن أن يتوقع منها معالجة دوافع الصراع على أساس دائم.

في الختام، أود أن أشدد على أن مبادئ الموافقة الوطنية والحياد والعدالة والإنصاف التي صمدت أمام اختبار الزمن في جميع أنشطة منع نشوب الصراعات التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

الرئيس: أدعو الآن معالي السفير انطونيو دي أغيار باتريوتا، وزير العلاقات الخارجية في جمهورية البرازيل الاتحادية، إلى الإدلاء بكلمته.

السيد باتريوتا (البرازيل): اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالإعراب عن ارتياحي لرؤيتكم، سيدي، تترأسون مجلس الأمن، وأن أنقل إليكم اعتذار الرئيسة ديلما روسيف عن عدم تمكنها من حضور مناقشة اليوم. فقد طلبت مني أن أنقل تحياتها وتهانيها لكم لاختيار هذا الموضوع الهام لمناقشته في الجلسة الرفيعة المستوى للمجلس.

إن موضوع هذا الاجتماع يتيح لنا لفت الانتباه إلى الوسائل الدبلوماسية المتاحة من أجل تعزيز السلام في عالم نشهد فيه وفي كثير من الأحيان الميل إلى الاندفاع نحو الإكراه وفرض الجزاءات والتدخل العسكري. إن مناقشة اليوم تساعدنا على إبراز الدور ذي الأولوية ومفاده أن تحقيق التسوية السلمية للمنازعات هو الهدف الرئيسي للأمم المتحدة، أي تعزيز السلام الدولي استنادا إلى الأساس القانوني المنصوص عليه في الميثاق.

وقد كرست البرازيل مبدأ الحل السلمي للخلافات في دستورها. ونعتقد أن السلام يتحقق نتيجة الجهود الجماعية التي تبذل لصالح بناء مجتمعات عادلة. ولقد أكدنا على الترابط بين السلام والأمن والتنمية. ونعرف من التجربة أنه نادرا ما يتحقق الاستقرار والأمن عندما يكون هناك استبعاد اجتماعي. وكان من دواعي سروري البالغ أن أسمع ملاحظة الأمين العام بان كي - مون أمس عندما قال إن ”التنمية هي أفضل وقاء في نهاية المطاف“ (A/66/PV.11). وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد فرص سياسية للسماح لكل بلد بتحقيق إمكاناته هي عناصر لا غنى عنها في أي جدول أعمال للدبلوماسية الوقائية، وبالتبعية، في أي جدول أعمال للسلام.

وفي البرازيل، نحن ملتزمون بمحاربة الفقر وتحسين الحوكمة. وفي منطقتنا، يوطد اتحاد أمم أمريكا الجنوبية نفسه باعتباره منطقة للسلام والتعاون والديمقراطية. غير أننا نعلم أنه بغض النظر عن مدى تطور التعاون الإقليمي، فإننا سنحتاج دائما إلى نظام متعدد الأطراف عامل وفعال. ولا يمكن أن نكرر بشكل كاف أن مجلس الأمن هو الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز السلم والأمن الدوليين.

وحري بمجلس الأمن أن يوجد حلولا يمكن أن تحل التحديات التي تفرضها حالات أزمة معينة وأن تعزز، في الوقت نفسه، النظام المتعدد الأطراف ذاته. وكشفت لنا الأحداث الأخيرة أن ثمة حدودا للعمل العسكري بوصفه وسيلة لتعزيز الاستقرار، فضلا عن عدم ملاءمة استعمال القوة لأغراض وقائية أو استباقية. وبالأمس، أحطنا علما ببيان الرئيس أوباما الذي قال فيه إن ”مد الحرب في انحسار“ (A/66/PV.11). ويمكننا أن نضيف بشكل قاطع أنه يجب علينا بدء مد للدبلوماسية والحوار ومنع نشوب الصراعات.

ويمكن تعزيز منع نشوب الصراعات والحيلولة دون تصاعدها باستخدام أدوات كثيرة مختلفة. وعمليات حفظ السلام أدوات قيمة. ويمكن للجنة بناء السلام القيام بدور هام في درء تكرار الصراع. وأنا أتفق مع رئيس وزراء البرتغال عندما تكلم عن ثالوث متعاضد، أضلاعه منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام. ولكن يتعين ألا ننسى أن نزع السلاح وإزالة أسلحة الدمار الشامل سيعززان كثيرا أيضا قدرتنا على تجنب الصراع. وبينما لن نختلف مع من يربطون الفقر بالصراع والتوتر، يتعين ألا ننسى أن الأقوياء جدا عسكريا هم الذين تسببوا، تاريخيا، في الدمار على أوسع نطاق.

وكما أشار الكثيرون اليوم، فإنه لكي يتسنى للأمم المتحدة أداء دورها كاملا في مجال السلام والأمن، عليها دعم وتعزيز مشاركة المرأة في العمليات السياسية الوطنية والدولية. وقد شددت الرئيسة ديلما روسيف على التزامنا بهذا الهدف في خطابها أمام الجمعية العامة يوم أمس. غير أنه، وللأسف، لا يزال تمثيل المرأة ناقصا في المراحل والأنشطة المختلفة لجدول الأعمال الدبلوماسي للسلام.

إننا نعيش في فترة زمنية تشهد مظاهرات حاشدة في العالم العربي، حيث يطالب جيل الشباب بالمشاركة الفعالة في صياغة المستقبل السياسي لبلدانهم ومجتمعاتهم. ومن البداية، لم تكتف البرازيل بالوقوف إلى جانب الذين يدعون

إلى حرية التعبير والتقدم المؤسسي، ولكنها شجعت بثبات أيضا إتباع وسائل سلمية لمعالجة التوترات التي نجمت عن تلك العمليات. وفي الوقت نفسه، طالبنا باحترام القانون الدولي وشددنا على ضرورة الاحترام الكامل لقرارات مجلس الأمن، لا سيما عند الاستناد إلى الفصل السابع.

والوفاء بمسؤوليتنا في مجال منع نشوب الصراعات يشتمل على تفضيل الوساطة والمساعي الحميدة للأمين العام مع إعطاء الأولوية، في جميع الأوقات، للطائفة الكاملة من أدوات الحل السلمي للخلافات، بما في ذلك إيلاء الاعتبار الواجب للمنظمات الإقليمية والامتناع عن أي تفسيرات فضفاضة للولايات الصادرة عن مجلس الأمن. وأعتقد أن المجلس بحاجة إلى أن يحيط علما بترو ببيان الرئيس زوما، رئيس جنوب أفريقيا، عندما قال إنه جرى تهميش الاتحاد الأفريقي بدرجة كبيرة في الحالات التي جرى توجيه انتباه المجلس إليها مؤخرا.

إن موجة التغيير التي اجتاحت الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضفي شعورا أكبر بالإلحاحية على التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني إلى إقامة دولته. ونزع فتيل هذه البؤرة الهائلة من التوتر وعدم الاستقرار بإيجاد حل قائم على وجود دولتين وباحترام حق إسرائيل في العيش في سلام وأمن يمكن في الواقع، بل وينبغي، تصويره باعتباره وسيلة لتعزيز مفهوم الدبلوماسية الوقائية.

وتتطلب ممارسة الدبلوماسية الوقائية أن يشارك المجلس بفعالية في نزع فتيل التوترات ذات الدرجات المتفاوتة من الشدة. بعبارة أخرى، فإن المجلس لن يؤدي دوره إذا تجنب حالات يحتمل أن تكون الأكثر زعزعة للاستقرار. ويتعين ألا ننسى أن القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) هما قراران اتخذهما هذه الهيئة بتوافق الآراء. وهما لا يزالان نقطتين مرجعيتين لا مندوحة عنهما بالنسبة لمستقبل السلام في الشرق الأوسط.

والبرازيل تتوقع أن يضطلع مجلس الأمن بدور قيادي أكبر في المساعدة على إحلال السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط من خلال الحوار والدبلوماسية. وكما أعلن الرئيس ساركوزي أمس،

(تكلم بالفرنسية)

”يجب علينا أن نتوقف عن الاعتقاد بأن بلدا واحدا، حتى وإن كان أكبر بلد، أو حتى مجموعة صغيرة من البلدان، يمكنه وحده حل مشكلة بهذا التعقيد. فهذا النهج يهمش الكثير جدا من الجهات الفاعلة الرئيسية“ (A/66/PV.11).

(تكلم بالإنكليزية)

وتحديث تشكيل مجلس الأمن ليعبر على نحو أفضل عن واقع العالم اليوم سيسهم إسهاما كبيرا في تعزيز قدرتنا الوقائية. وفي الوقت نفسه، فإن الحوار والإقناع والدبلوماسية والتسوية السلمية للصراعات لا تزال المبادئ التوجيهية لسلوك بلدي في المجلس وفي المنظمة، حيث ستتطلب مسؤوليتنا الجماعية استثمار جهود إضافية وأكثر استدامة لمنع نشوب الصراعات باعتباره نهجا واسع النطاق على طريق إحلال السلام الدائم.

الرئيس: أدعو معالي السيد غيدو فيسترفيله، وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية، إلى إلقاء كلمته.

السيد فيسترفيله (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ونحن ممتنون أيضا للأمين العام على تقريره الشامل (S/2011/552) والإحاطة الإعلامية المفيدة التي قدمها اليوم. وأود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولا، إن المسؤولية عن منع نشوب الصراعات، حيثما أمكن ذلك، تقع تماما على عاتق مجلس الأمن. وفي الواقع، إن ذلك إحدى مهامه المحورية. ومنع الصراعات هو أحد الالتزامات الرئيسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وهو السبيل الأكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة لتعزيز السلام والأمن الدوليين. ومنع نشوب الصراعات منعا فعالا يمكن أن يحول دون وقوع خسائر في الأرواح ودون تشريد السكان ودون الفوضى الاقتصادية. ومن ثم فإن العمل على تحسين منع الصراعات يمثل ضرورة إنسانية واستراتيجية على السواء. وعلى مر السنين، حسن مجلس الأمن بدرجة كبيرة أدواته لتحمل تلك المسؤولية. والاتفاق على الوسيلة المناسبة من بين الطائفة الواسعة المتاحة من الوسائل يمثل مهمة وتحديا حاسمين للمجلس.

وعند هذه النقطة، أود أن أضيف بعض الملاحظات بشأن الحالة الراهنة في سوريا. ففي كل يوم، يجري قمع المتظاهرين المسالمين بوحشية وقتل المدنيين الأبرياء. وهذا يجب أن يتوقف. وينبغي للمجلس أن يبعث برسالة قوية وعاجلة إلى القيادة في دمشق لمنع أعمال القتل المستمرة والطائشة للبشر.

ونحن نرى أن الإنذار المبكر له أهمية أساسية لمنع التصعيد. ونرحب بأن مجلس الأمن أصبح على استعداد بشكل متزايد للتصدي للتهديدات الجديدة وحالات الصراعات الناشئة. وهذا هو الطريق إلى الأمام.

ثانيا، بالإضافة إلى التحسينات التشغيلية، فإننا بحاجة أيضا إلى منظور هيكلي طويل الأجل. يتمثل جزء من مسؤولية مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات في الحاجة إلى النظر في التهديدات للأمن العالمي على المدى الطويل. لنأخذ مثالا واحدا، هو اقتناعنا بأن فهم آثار تغير المناخ من أجل السلام والأمن الدوليين سيكون ضروريا لمنع التصعيد في العديد من الأزمات في المستقبل.

علاوة على مواجهة هذه التهديدات الجديدة، تبقى أفضل وقاية من الصراعات متمثلة في احترام حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية. لا يمكن أن يكون هنالك سلام حقيقي، وتنمية مستدامة وازدهار مشترك، إلا عندما يتم احترام حقوق الإنسان. كما يمكن لمكافحة ذات مصداقية للإفلات من العقاب أن يكون لها أيضا أثر وقائي.

ثالثا، لا يمكن لمجلس الأمن أن يفعل ذلك وحده. كما جاء في الميثاق، يتعين على مجلس الأمن أن يشجع التسوية السلمية للمنازعات أيضا من خلال الترتيبات الإقليمية. كان هنالك نمو ملحوظ في جهود الوساطة التي تبذلها المنظمات الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي. يتعين الإصغاء إلى الخبرة الإقليمية عند التعامل مع الصراعات في منطقة معينة. لذلك فإن ألمانيا قد أكدت دائما على الأهمية المركزية لموقف جامعة الدول العربية بشأن التطورات في منطقتها على مدى النصف الأخير من السنة.

تولى الاتحاد الأوروبي مسؤوليتيه الإقليمية والعالمية. ويشارك الاتحاد بنشاط في حل النزاعات ومنع الصراعات وبناء السلام. لقد طور أدواته الخاصة به لتعزيز الاستقرار وتوطيد السلام، بما في ذلك بعثات إدارة الأزمات والمبادرات الدبلوماسية. كما أنه يدعم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في جهودهما الرامية إلى إحلال السلام. وسيكون التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمرا أساسيا لزيادة تعزيز القدرات والوسائل للتعامل مع الوقاية. يهدف استعراض القدرات المدنية أيضا إلى تحسين استخدام قدرات الوساطة القائمة في الدول الأعضاء.

لا يمكن لأي من هذه الجهود أن تحل محل محادثات مباشرة بين الجهات المعنية. لا يمكننا صنع السلام محلهم، ولكن يمكننا تشجيع قوى التعقل والمصالحة والتوافق. يمكن للوساطة أن تكون أداة مفيدة جدا في هذا الصدد. ترسيخ ثقافة الوقاية هي مسألة إرادة سياسية، أولا وقبل كل شيء للأطراف المتأثرة مباشرة. على المجتمع الدولي أن يقدم دعمه حيثما أمكن ذلك. تطوير ثقافة الوقاية هي أيضا مسألة المشاركة السياسية للمتضررين، ولا سيما النساء. ينبغي أن تكون المرأة في صميم الوقاية والحفاظ على السلام.

إننا نؤيد تأييدا تاما الاستنتاجات التي توصل إليها الأمين العام في تقريره (S/2011/552)، لا سيما فيما يخص بناء شراكات متكاملة على جميع المستويات، وتحسين آليات الإنذار المبكر. نحتاج أيضا إلى تبني منظور طويل الأجل بشأن التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين. وأختتم بالإعراب عن تأييد وفدي لمشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد اليوم.

الرئيس: أدعو معالي السيد سفين الكلاج، وزير خارجية البوسنة والهرسك، لأخذ الكلمة.

السيد الكلاج (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر فخامة رئيس لبنان السيد سليمان، وكذا وفد لبنان، على تنظيم هذا الاجتماع الرفيع المستوى لمجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكر معالي الأمين العام بان كي مون على ملاحظاته الثاقبة.

يمثل الموضوع الذي نناقشه اليوم واحدا من أهم القضايا في تحديد مسار آخر لعمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع نشوب الصراعات. نشهد اليوم عددا كبيرا من الأزمات والتحديات العالمية الجديدة التي يمكنها جر مناطق بأكملها إلى العنف وتصبح بالتالي تحديا للسلم والأمن الدوليين. في مثل هذه البيئة الأمنية الهشة، يمثل منع نشوب الصراعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، باعتبارهما الغرضين الأساسيين للأمم المتحدة، وركيزتي ميثاقها، الأدوات الرئيسية التي في حوزتنا.

تأسست الأمم المتحدة باعتبارها منظمة من شأنها أن تعمل ليس فقط لمنع نشوب الصراعات بين الدول وتفادي الحروب في المستقبل، بل أيضا لتعزيز التعاون فيما بين أعضائها. يحتاج مجلس الأمن المعهود إليه بمسؤولية الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لأدواته الخاصة بالدبلوماسية الوقائية.

لقد اشتركت البوسنة والهرسك في المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين من خلال عضويتها في مجلس الأمن. سوف نبقى ملتزمين تماما بهذا التوجه. ليس هناك شك بأن الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص قد أقرا في الآونة الأخيرة، بالأهمية الحاسمة للدبلوماسية الوقائية. السؤال هو: هل يمكننا إجراء تحسينات في هذا الصدد؟ أعتقد أنه يمكننا وينبغي لنا فعل ذلك.

سأردد الكلمات التي قلتها قبل سنتين بالضبط، عقب انتخاب البوسنة والهرسك كعضو في مجلس الأمن. استنادا إلى حالة بلدي، نعتقد بأن البوسنة والهرسك ستكون صوتا قويا للدبلوماسية الوقائية، وستحاول متابعة إشارات الإنذار المبكر في أي مكان في العالم بأقصى حساسية. هذا النهج أكثر أهمية اليوم عما كان عليه الحال قبل عامين، ونقاش اليوم هو دليل واضح على ذلك.

رد فعل ما بعد الأزمة هو دائما أقل كفاءة وأقل فعالية من حيث التكلفة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. مع ذلك، علينا أن نضع في اعتبارنا أنه ليس هناك حل شامل يمكن تطبيقه في جميع الأزمات، بل كل حالة بعينها تتطلب اهتمامنا الكامل.

لقد أصبحت عدد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أكثر نشاطا في دورها كشريك للأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية. يعكس ذلك الاقتناع المتزايد بأنه ينبغي تناول الأزمات الناشئة في المحافل الدولية المناسبة. لكل من تطوير وتحسين نظم الإنذار المبكر، وإنشاء آليات للاستجابة السريعة، وإنشاء هياكل الوقاية واستخدام المبعوثين الخاصين للأمين العام، ومجموعات الأصدقاء وبعثات تقصي الحقائق أدوار حاسمة تؤديها في مجال قدرات الدبلوماسية الوقائية. نؤيد تعزيز الحوار الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وزيادة التبادل المنتظم للآراء والمعلومات من أجل تمكين المجلس من اتخاذ القرارات الملائمة. غالبا ما تكون المنظمات الإقليمية أكثر علما من نظرائها الدوليين للكشف المبكر عن الأزمات.

على الرغم من كل جهود واستعدادات المجتمع الدولي للمساعدة في منع نشوب الصراعات، أود أن أؤكد بأن العنصر الأكثر حسما يظل رغبة الجهات المعنية المشاركة في العمليات السياسية في الميدان، في الحفاظ على السلام. ويمكن تحقيق استمرارية اتفاقات السلام فقط من خلال مساعدة النظراء الوطنيين في بناء أسس السلام المستدام ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع، وكذلك تطوير المؤسسات المملوكة وطنيا التي يمكنها منع نشوب الصراع من خلال الحوار.

اليوم، أريد أن أؤكد مجددا التزام بلادي بتعزيز القدرات الدولية في مجال الدبلوماسية الوقائية لما فيه مصلحة السلام والأمن والتنمية. البوسنة والهرسك على استعداد لدعم تلك الجهود.

الرئيس: أدعو معالي السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، لأخذ الكلمة.

السيد سيرغي لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): مبادرة لبنان لعقد جلسة للمجلس مكرسة لواحدة من أهم التحديات في السياسة العالمية اليوم. لقد فاقمت الحالة الراهنة للعلاقات الدولية، المتمثلة في الفشل في حل الصراعات الطويلة الأمد وظهور بؤر عدم الاستقرار، الخطر الذي يهدد الأمن العالمي، مما يتطلب بإلحاح عملا جماعيا متفقا عليه في مجال منع نشوب الصراعات وتجميع جهود جميع الأعضاء الرئيسيين في المجتمع الدولي.

ولتلافي حدوث المزيد من الصدمات، يجب إعادة تركيز لجهود الدولية بحيث تتحول من ردات الفعل على نشوب الصراعات في أنحاء العالم إلى بلورة استراتيجية شاملة لمنع تشكّل الأسباب الأولية لنشوب الصراع، وكفالة الاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأجل الطويل. ولعلي أضيف إلى ذلك تحديات مواجهة التهديدات والتحديات العالمية العابرة للحدود، وعلى رأسها الإرهاب الدولي، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

وخلال السنوات القليلة الماضية، قامت الأمم المتحدة بعمل كبير لتحديد أسباب الصراعات ومنع نشوبها، وذلك من خلال مجلس الأمن والأمين العام، بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ولكن لا توجد حتى الآن حلول سريعة وجذرية للمشاكل الواسعة النطاق في هذا المجال. ويعتمد النجاح في احتواء الصراعات على التطبيقات المنهجية لأدوات الإنذار المبكر، واستخدام قدرات الدبلوماسية الوقائية والوساطة وبعثات المساعي الحميدة. ويمثل تعزيز قدرات الأمم المتحدة أحد أهم الاتجاهات الرئيسية في إصلاح المنظمة، وينبغي توجيه الاهتمام إلى ذلك على سبيل الأولوية.

ولكفالة نجاح عملنا في هذا المجال الهام، هناك حاجة إلى مراعاة عدد من الشروط. أولا وقبل كل شيء، لا يوجد

مكان للمعايير المزدوجة التي تمليها ظروف سياسية قصيرة الأجل أو لتفضيل دول معينة. فلماذا تبذل الجهود فيما يتصل ببعض البلدان لإرساء عملية سياسية وحوار وطني – على سبيل المثال، في اليمن – بينما تُفرض الجزاءات على حكومات حالية لدول أخرى بينما المعارضة فيها مهيأة للمواجهة.

ثانيا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أغلبية الصراعات تدور داخل الدولة، من الأهمية بمكان الفهم أن التدخل في العمليات السياسية الوطنية، مهما كان موقف الأطراف المتلقية، نادرا ما يخدم مصلحة تحقيق الاستقرار في الأجل الطويل. إن تجربتي العراق وليبيا تقدمان شهادتين بليغتين على تلك الحقيقة، وفي نهاية المطاف، الشعوب وحدها هي التي تقرر مصير بلدانها، والتدخل الخارجي المسلح في صراعات داخلية ينطوي على مخاطر نشوء مواجهة متصاعدة في تلك الأجزاء من العالم.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط والأدنى، نود التأكيد على أن تلك السيناريوهات، في جملة أمور أخرى، ستقلل من إمكانيات تسوية المسألة الفلسطينية. وإذا لم تُحل تلك المسألة، فستكون مصدرا قويا لتغذية نزعات التطرف في المنطقة.

إن الصراعات المعاصرة لا يمكن حلها بالقوة. ولا يوجد أي التباس في هذا الأمر. ويكمن حل الأزمات في البحث الجماعي المضني عن حلول سياسية ودبلوماسية وفي حوار واف وشامل لمعالجة المشاكل العالقة لأمد طويل وكفالة التنمية السياسية في تلك البلدان.

ويتجلى من تطورات العالم الدور المتعاظم للوسطاء في منع نشوب الصراعات وتسويتها. ويتطلب عملهم الكثير من المهارة، وأهم من ذلك الصبر. وما فتئنا نرى الحاجة إلى بعثات المساعي الحميدة للأمين العام ومبعوثيه الخاصين. وقد شهدنا جميعا جهود الوساطة الكبيرة للمجموعة الرباعية في السعي إلى إيجاد سبل لتسوية الحالة في الشرق الأوسط؛ وجهود الأمم المتحدة في عملية التفاوض بين الطائفتين القبرصيتين، والفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي في السودان؛ وقطر في عملية التسوية في دارفور؛ ومصر ودول أخرى في مجال المصالحة بين الفلسطينيين.

وتكمن استجابة وفعالية آلية الأمم المتحدة لمكافحة الأزمات في عمليات حفظ السلام. إننا لا ندعم المهمة الشعبية الموكلة بشكل متزايد إلى بعثات حفظ السلام من أجل حماية المدنيين والاضطلاع بمهام توفير المساعدة الإنسانية. فمع أهمية تلك المهام، ينبغي ألا ننسى المهام الأساسية لحفظة السلام بوصفهم ميسرين للعملية السياسية ولصون السلام والأمن في مناطق انتشارهم.

إننا على استعداد لمواصلة دعم عمليات حفظ السلام. ونؤمن بأن من الضروري توجيه اهتمام خاص لزيادة الخبرة العسكرية لمجلس الأمن وتوسيع مهام لجنة الأركان العسكرية، ولا سيما في إجراء تحليل منهجي للحالة العسكرية والسياسية في مناطق العالم التي تواجه المشاكل.

إن التعامل مع التحديات الهامة في مساعدة البلدان الخارجة من صراعات تضطلع به لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام التي ندعمها دعما كاملا عملها في التنسيق والتعبئة. إننا نرى أن الجهود المبذولة لتعزيز القدرة المدنية للأمم المتحدة ونشر وحدات مدنية في مناطق ما بعد انتهاء الصراع هي خطوات في الاتجاه الصحيح.

وثمة دور كبير يقع على عاتق الأمانة العامة، التي يجب أن تكون مسؤولة عن رصد وتحليل الأوضاع في المناطق المختلفة والتنبؤ بتطور الأزمات، وإعداد الخطط وإبلاغ مجلس الأمن على وجه السرعة باحتمال نشوب الصراع.

لقد أبرزت أزمات العام المنصرم إمكانيات المنظمات الإقليمية لمنع نشوب الصراعات وحلها. فأظهر الاتحاد الأفريقي قدراته في عمليات الوساطة في السودان،

وبوروندي ومدغشقر، وكان على استعداد للقيام بالمزيد من العمل في ليبيا. وتماشيا مع هذا النموذج الأفريقي، نرى وجود إمكانيات حسنة للشراكة بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شانغهاي للتعاون، اللتين تعززان سلطتيهما السياسيتين وإسهاماتهما في تعزيز الأمن الإقليمي والدولي.

وإذ نواصل الاستناد الفعال إلى الفصل الثامن من الميثاق، فإننا نؤمن بالأهمية البالغة لإمكانية استخدام منظمات إقليمية قوية وقادرة على تولي المسؤولية عن الأوضاع في مناطقها، مما سيمكن الأمم المتحدة من توجيه المزيد من التركيز على معالجة المسائل العالمية لخدمة مصالح المجتمع الدولي بأسره.

إننا ندعم ممارسة إنشاء مراكز إقليمية للأمم المتحدة للاضطلاع بالدبلوماسية الوقائية بوصفها أدوات فعالة لتحديد ومنع نشوب الصراعات، بالإضافة إلى تطوير التفاعل الإقليمي. إننا نثمّن عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى ورئيسه، السيد ميروسلاف ينشا، القائم على مبادئ الحياد والموضوعية والتعاون مع حكومات دول آسيا الوسطى، ويهدف إلى التفاعل مع منظمات التكامل الإقليمية، مثل رابطة الدول المستقلة، والجماعة الاقتصادية الأوروبية الآسيوية.

إننا نتشاطر رأي الأمين العام في أهمية التعاون مع المجتمع المدني، والبرلمانات، وجمعيات الأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية من أجل التلمس المستمر لنبض الأحداث، والرصد المنتظم لاحتمال تطور حالات الصراع.

إنها حقيقة مسلم بها أن منع نشوب الصراع في جميع الأحوال أقل تكلفة إلى حد كبير من تكلفة الجهود اللاحقة لحل الصراع بعد نشوبه. وسيكون الاستثمار المادي والفكري من جانب المجتمع الدولي في الإنذار المبكر وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الوساطة السلمية، والتحليل والتقييم السياسي لحالات الصراع، استثمارا ناجحا.

ويؤيد الاتحاد الروسي مشروع البيان الرئاسي المقدم من الوفد اللبناني.

الرئيس: معروض على المجلس نص بيان للرئيس باسم المجلس عن موضوع جلسة اليوم. وأشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في البيان. ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء المجلس يوافقون على البيان، الذي سيصدر بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2011/18.

تقرر ذلك.

الرئيس: بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم مداولاته.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.